113

وليد كاصد الزيدي

دراسات استراتيجية

الفرانكوفونية في المنطقة العربية
الواقع والآفاق المستقبلية

للدراسات والبحوث الاستراتيجية

A
320.9
D597d/113
c.1

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي — رئيس التحرير
عايدة عبدالله الأزدي — مديرة التحرير
عماد قدورة

الهيئة الاستشارية

حنيف القاسمي — وزير التربية والتعليم
إسماعيل صبري مقلد — جامعة أسيوط
صالح المانع — جامعة الملك سعود
محمد المجذوب — جامعة بيروت العربية
فاطمة الشامسي — جامعة الإمارات العربية المتحدة
ماجد المنيف — جامعة الملك سعود

دراسات استراتيجية

الفرانكوفونية في المنطقة العربية

الواقع والآفاق المستقبلية

وليد كاصد الزيدي

العدد 113

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

Gift 191147

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2006
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2006
ISSN 1682-1203
ISBN 9948-00-774-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 4044541 - 9712 +
فاكس : 4044542 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة 7
أولاً : الجذور التاريخية لسياسة فرنسا الثقافية في المنطقة العربية 8
ثانياً : الفرانكوفونية : المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي 17
ثالثاً : الفرانكوفونية : وسائلها وأدواتها، دوافعها وأهدافها 32
رابعاً : الفرانكوفونية والمنطقة العربية :
تحديات مشتركة وتعاون متبادل 55
خامساً : الفرانكوفونية المعاصرة والعالم العربي 73
نتائج الدراسة 92
مقترحات وتوصيات 95
الخاتمة 98
الهوامش 101
نبذة عن المؤلف 119

مقدمة

لعل من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى تناول موضوع الفرانكوفونية في هذا البحث هي، أولاً: أهمية العلاقة بين فرنسا والعالم العربي وعمقها التاريخي الطويل، وثانياً: خطورة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في الوقت الراهن في شتى المجالات ولاسيما في الجانب الثقافي الذي هو مدار الجزء الأعم من بحثنا هذا، على حين يتمثل السبب الأخير في ضآلة ما كتب حول هذا الموضوع وخلو المكتبة العربية من دراسة حديثة تتناول واقع السياسة الفرانكوفونية في المنطقة العربية، مع أخذ ذلك بالحسبان حيث عقدت المنظمة الفرانكوفونية الدولية (L'Organisation Internationale de La Francophonie, OIF) أول مؤتمر قمة لها في دولة عربية وهي لبنان، بعاصمتها بيروت أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الفرانكوفونية، ثم تتبع بدايات نشأة فكرتها الأولى، وتطورها حتى الوقت الحاضر، كذلك تأثيراتها في المنطقة العربية، ولاسيما في الجانب الثقافي. ففي البدء تناول البحث، الجذور التاريخية لسياسة فرنسا الثقافية في المنطقة العربية، على حين تم التطرق فيما بعد إلى مصطلح الفرانكوفونية ومفهومها وتطورها التاريخي من حيث النشأة والمؤسسات، وقد استعرضتُ بعد ذلك وسائل الفرانكوفونية وأدواتها ودوافعها وأهدافها، ثم عرجت على تناول التأثير الفرانكوفوني الثقافي في العالم العربي على مختلف أوجه الثقافة العربية.

وأخيراً قدمت دراسة تقويمية للسياسة الفرانكوفونية في العالم بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكلٍ خاص، متناولاً آراء مختلفة لمؤيديها ومعارضيها من العرب، وأهم التحديات التي تواجهها، وخلصت إلى استشراف آفاقها المستقبلية، واستنتاج ماهية تلك السياسة، واقتراح الحل الأمثل لعدم الدوران في فلكها أو استدراج الدول العربية إلى تبعيتها، ولاسيما من تلك المنضوية تحت مظلة المنظمة الفرانكوفونية، وعلى وجه التحديد في هذه المرحلة التي تتكالب فيها الأخطار والتحديات على العالم العربي، وبخاصة الغزو الثقافي الأجنبي الرامي إلى مسخ الثقافة والتراث العربيين. وثمة تأكيد على ترك الباب مفتوحاً أمام أوجه الانفتاح الثقافي والعلمي كافة على الثقافات الأخرى، بشكل لا يشوه الهوية الثقافية العربية أو يهدد الاستقلال الثقافي العربي.

أولاً: الجذور التاريخية لسياسة فرنسا الثقافية في المنطقة العربية

تعود المحاولات المبكرة للتغلغل الفرنسي في الشرق إلى مرحلة الوجود الأجنبي في العصر الحديث، فقد كان الفرنسيون من أوائل القوى التي تبعت البرتغاليين في إبحارهم حول رأس الرجاء الصالح، وتعددت محاولاتهم حول موزمبيق عام 1507 وأبحرت سفنهم أيضاً عام 1527 باتجاه دييب (Dieppe) في البحر الكاريبي،[1] والسنوات التي أعقبته إلى المنطقة نفسها.[2]

وقد شكلت معاهدة عام 1535 بين السلطان العثماني سليمان القانوني (1520ـ1566) وملك فرنسا فرانسوا الأول (1515ـ1547) بداية التغلغل الفرنسي في المنطقة، بعد أن منح حق الامتيازات الأجنبية لفرنسا في الأراضي العثمانية – وهي امتيازات تتعلق بحرية الملاحة، والتجارة في الموانئ العثمانية – وتخفيض الرسوم المفروضة على الفرنسيين بنسبة 5٪، وإعفاء التجار الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية، ومعاملتهم بحسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية، وأقرت أيضاً للمستوطنين حرية ممارسة شعائرهم الدينية، وحماية الأماكن المقدسة وقضايا أخرى تتعلق بالتملك والملاحة.[3] على حين تم تجديد الامتيازات الممنوحة لفرنسا في الأراضي العثمانية نحو ثماني مرات خلال الفترة ما بين 1535 و1740. وقد عززت المصالح السياسية بين الدولة العثمانية وفرنسا الروابط التجارية والاقتصادية؛ فأسست شركة "المشرق" عام 1670، الأمر الذي سهّل ممارسة العمليات التجارية بين فرنسا والأقاليم العربية الخاضعة للدولة العثمانية ولاسيما العراق والشام،[4] وقد حقق الفرنسيون تجارة محددة في البصرة عام 1628 في مجال المنسوجات خاصةً، وعيِّن قنصل لفرنسا في البصرة عام 1670، ثم قنصل آخر في بغداد عام 1740.[5]

وفي سلطنة عُمان، وعلى الرغم من أن الإمام أحمد (إمام السلطنة) كان يرفض السماح بإنشاء مراكز أوربية في بلاده – برغم أن شركة الهند الشرقية كان لها وسيط أهلي في مسقط في عهده – فإن الفرنسيين نجحوا في الحصول على موافقته بإنشاء مركز فرنسي في مسقط عام 1785.[6]

واستمرت سياسة فرنسا ودية تجاه الدولة العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر باستثناء عدد من الحوادث التي عكرت صفو تلك العلاقات بين الدولتين كمحاولة فرنسا احتلال ميناء جيبل (Jiiel) في الجزائر.[7]

وعلى الرغم من ذلك فإن المعاهدات والامتيازات التي أبرمتها فرنسا مع حكام الأراضي الخاضعة للدولة العثمانية قد أضفت سمات اقتصادية وسياسية وأخرى ثقافية.[8]

وفي عهد السلطان العثماني سليم الثالث[9] (1789 ـ 1807) ازداد الاتصال بين أوربا الحديثة والدولة العثمانية من خلال الخبراء الأوربيين والفرنسيين، ولاسيما ممن كانوا يعملون في البلاد العربية لتدريس الطلاب الهندسة والرياضيات وينقلون إليهم أيضاً أفكار الثورة الفرنسية ومبادئها في الحرية والإخاء والمساواة و "إقامة الجمهورية". وقد تسربت هذه الأفكار إلى الأراضي العربية على نحو ما حدث في ترجمة بيان المؤتمر الوطني عام 1794 الموجّه إلى الشعب الفرنسي الذي وزّع النص العربي في كراس واحد إلى جانب النص الفرنسي في عدد من الأقاليم.[10]

وجاءت حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798 في محاولة لضرب الوجود البريطاني في الهند وتركيز النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية، فضلاً عن تحقيق الأهداف العسكرية والاستراتيجية، وقد أحدثت الحملة الفرنسية نهضة فكرية جديدة في مصر ثم المشرق العربي، وأسهمت أيضاً في نشر الثقافة الفرنسية في المنطقة.[11]

وكان للحملة أثرها البالغ في النهضة العربية؛ إذ فتحت أبواب مصر والمشرق العربي على مظاهر التحضر الأوربي، ونقلت المدارس الفرنسية إلى مصر في مجال التعليم والتربية، وكذلك التجارة والمصارف والمشروعات الفنية الأخرى،[12] وقد رافق الحملة عدد كبير من العلماء الفرنسيين الذين أنجزوا كثيراً من المهام العلمية في مصر، كتأسيس مجمع علمي في الثاني والعشرين من آب / أغسطس 1798 لتقديم العلوم والمعرفة وإجراء البحوث الطبيعية والتاريخية الخاصة بمصر، وتأسيس مطبعتين عربية وفرنسية هما الأوليان في المنطقة العربية، وقد أصدرتا جريدتين فرنسيتين، وكذلك الاهتمام بالفنون والروايات والمسارح وإقامة دار أوبرا في القاهرة.[13]

وقد ربط عدد كبير من المؤرخين بداية عصر النهضة العربية الحديثة بغزو بونابرت مصر؛ إذ نقلت الحملة مظاهر ثقافية كاللغة الفرنسية والآداب والعلوم والنظريات الفرنسية. ويتحدث المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي عن إعجابه بالعلوم الحديثة التي حملها الفرنسيون معهم إلى مصر بقوله: «ولهم تطلب زايد للعلوم وأكثرها الرياضة ومعرفة اللغات، وعندهم الآلات الفلكية الغربية المتقنة الصنعة، وآلات الارتفاعات العجيبة البديعة الصنعة المثمنة، والنظارات للنظر في الكواكب...».[14]

ولا يمكن تجاهل أثر الإرساليات التبشيرية في هذه الفترة وما قبلها في تحقيق أهداف فرنسا في المنطقة العربية الخاضعة للدولة العثمانية، حين تم إرسال المبشرين الفرنسيين الذين عملوا على نشر الثقافة والأفكار والعادات الفرنسية في المجتمعات التي أقاموا فيها. وكانت المدارس والمعاهد التي تشرف على عمل هذه الإرساليات تعد "الواسطة" لحركة

التنظيم وعملت على نشر الأفكار العلمانية وإنشاء الجمعيات التبشيرية تحت ستار الدين، وسعت إلى تحقيق أهداف السياسة الفرنسية التي تبشر بها هذه البعثات.[15]

وفي عهد محمد علي باشا (1805 ـ 1849) الذي كان والياً عثمانياً على مصر، ثم أصبح حاكماً مستقلاً ومؤسساً للدولة المصرية الحديثة، اشتدت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا من أجل إيجاد موطئ قدم لهما في مصر في ظل المنافسة للسيطرة على طريق الهند.[16] فقد عمل محمد علي على تحديث مصر في المجالات العلمية والاقتصادية والعسكرية؛ وذلك بإرسال البعثات العلمية المصرية إلى أوربا، واستقدام الخبراء – ولاسيما الفرنسيين إلى القاهرة – وتشجيع حركة الترجمة من اللغات الأوربية إلى اللغة العربية.[17] وفي تلك الأثناء وصلت إلى الإسكندرية جماعة فرنسية عرفت باسم (فريق المرأة)، تم توظيف أفرادها في فروع التربية والأشغال العامة خاصة، فوضعت المشروعات الأولى للسدود على نهر النيل، وشق قناة السويس، ومد الخط الحديدي ما بين القاهرة والإسكندرية، وبوشر كذلك بتأسيس المدارس الثانوية والعالية المختلفة.[18]

وقد أبدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتماماً بإضفاء الطابع الأوربي الغربي على نظم التربية والتعليم، ووافقت على إنشاء الكلية الفرنسية في "غالاتا" في ضواحي إسطنبول عام 1868، وإدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس العثمانية عام 1888، وشاع استخدام اللغة الفرنسية في أوساط النخبة المثقفة في الحواضر مثل إسطنبول وبيروت والقاهرة.

وقد أقام اليسوعيون – فضلاً عن ذلك – علاقات متينة بالجماعات المسيحية في المشرق العربي ولاسيما في سوريا ولبنان وفلسطين؛ إذ أسسوا في لبنان المدرسة (الإكليركية) عام 1846 وأتبعوها أخرى عام 1858، وانتقلوا بعد عقد من الزمن إلى بيروت ووسعوا تلك المدارس، وأضافوا مؤسسات دينية وثقافية، مثل: معهد اللاهوت عام 1875، وكلية الطب عام 1883 التي تحولت إلى المعهد الفرنسي للطب والصيدلة بعد ذلك، وشيدت فرنسا داراً للتوليد عام 1896، وأنشأت "معهد الآداب الشرقية" لتعليم اللغات القديمة واللغتين القبطية والحبشية، ثم ظهرت مدرستان، هما: مدرسة الحقوق ومدرسة المهندسين العليا بفضل التعاون بين جامعة القديس يوسف في بيروت و«جمعية ليون لتطوير التعليم العالي والتكنيكي في الخارج». وقد جاء ذلك في إطار الاهتمام الفرنسي بالحركة الثقافية في لبنان أولاً، ثم في سوريا والعراق في آخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ثانياً.[19]

كما اقترح رأس المال الفرنسي مشروع شق قناة السويس بغية استرجاع مواقعه، وتوسيع نفوذه في المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، ومنافسة رأس المال البريطاني. إلا أن هذه المشروعات التي اقترحها الرأسماليون الفرنسيون، واجهت معارضة شديدة من لدن بريطانيا برغم محاولات والي مصر حينذاك سعيد باشا الذي أيد استكمال إصلاحات محمد علي، وتوثيق الصداقة مع فرنسا في يوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1854، من خلال منح امتياز شق قناة السويس للفرنسي (فردينان دي ليسبس).

لكن المشروع استكملته الإدارة البريطانية التي عملت على الاستحواذ على هذه المنطقة الاستراتيجية وعدم إعطاء فرصة للفرنسيين بالتغلغل فيها، وتم بالفعل الاحتفال بافتتاح قناة السويس في السابع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1869 وبذلك حصلت بريطانيا على مزايا المواصلات والتجارة في هذه المنطقة الحيوية.[20]

وقد بدا جلياً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أن فرنسا بدأت تفقد مكانتها في المشرق العربي أمام بريطانيا، في مقابل تشديد قبضتها على المغرب العربي، ولكنها برغم ذلك ظلت تقوم بدور تجاري وثقافي وتبشيري وخاصة في بلاد الشام، ولم يغفل الفرنسيون الطابع الثقافي والحضاري، الذي يمكن أن تؤسس عليه فرنسا دوراً متميزاً في المستقبل.[21] وهذا لا يدع مجالاً للشك في أن الإطار الثقافي قد ترك بصماته الواضحة على البنية الثقافية والاجتماعية في الدول التي خضعت للنفوذ الفرنسي من خلال تأثير اللغة الفرنسية أساساً، بوصفها ركيزة للدخول إلى النسيج الاجتماعي والتأهيل الثقافي للمجتمعات التي خضعت لفرنسا.[22]

أما في مرحلة الحرب العالمية الأولى وما أعقبها، فقد أسفرت اتفاقية سايكس بيكو التي وقعت في 16 أيار/ مايو 1916، عن تقسيم المشرق العربي بين النفوذين البريطاني والفرنسي وكانت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، وتلاها بسان ريمو في نيسان/ إبريل 1920 تكريس الانتداب الفرنسي على هذين البلدين، ويبدو بوضوح توجهات السياسة الفرنسية من خلال التعليمات التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي آنذاك أرستيد بريان (Aristide Briand) إلى الجنرال غورو في السابع عشر من آذار/ مارس

1921، يشير فيها إلى: «أن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه هو البرهان الأول على سياستنا، فهذا البلد خليق أن نقوده كلياً إلى ثقافتنا وأن يعتمد علينا فيما بعد. . .».[23]

وقد تراجعت السياسة الفرنسية بعد ذلك في لبنان وسوريا، وخاصة بين الحربين العالميتين وأعلنت هاتان الدولتان استقلالهما عام 1943 وعام 1945 على التوالي، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات التي توّجت بتوقيع اتفاقيات سياسية ودبلوماسية في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات.

أما في المغرب العربي فتبدو الصورة أكثر وضوحاً؛ إذ احتلت فرنسا الجزائر عام 1830 لتؤسس بداية مرحلة استعمارية جديدة في المنطقة العربية، تلاها وضع تونس تحت الحماية عام 1882، ثم موريتانيا عام 1903، والمغرب الأقصى عام 1912.

وكان ذلك تحولاً جذرياً في التوجهات الفرنسية في المنطقة العربية أدت فيه دوراً خطيراً على المستوى الثقافي والاجتماعي في الدول المغاربية، مستخدمةً ركيزتيها «اللغة والثقافة الفرنسيتين» اللتين أثرتا في الهوية العربية للمغاربة، ولاسيما بسعي فرنسا لما سمّي "فرنسة الجزائر" وتحويلها إلى النموذج الفرنسي الأوربي على مستوى الثقافة والمجتمع. واتسعت السياسة الفرنسية الرامية إلى تغريب المجتمع المغربي بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ إن السمات العامة لتلك السياسة في هذه المنطقة كانت قد شهدت محاولات لترسيخ نفوذها وتثبيت سياساتها الثقافية بين شعوبها، إلا أن كيان الاستعمار الفرنسي بدأ ينهار منذ إعلان استقلال

تونس والمغرب عام 1956 وموريتانيا عام 1960 ثم الجزائر التي توقف فيها القتال في 19 آذار/ مارس 1962، واضعاً حداً لحرب طويلة قادتها الإمبريالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري بعد أن نادت لوقت طويل بما أسمته "الجزائر الفرنسية"، [24] وتم الاستقلال بعد كفاح مرّ وطويل من المقاومة والجهاد بذلهما الشعب الجزائري طوال أكثر من مائة وثلاثين عاماً.

على حين بدأت البلدان العربية إثر نيلها الاستقلال محاولات إزاحة تركات "سياسة الفَرْنَسة" التي خلفها الاستعمار الفرنسي في مجتمعاتها، وخلفت بؤراً ناطقة بالفرنسية «فرانكوفونية»؛ فتزايد نفوذها ورُسِّخت أقدامها في السنوات التي تلتها، فضلاً عن أن سياسة فرنسا في التغلغل إلى المنطقة العربية قد صاحبها ترسيخ للغة والثقافة والأفكار الفرنسية في الأقطار التي كانت تستعمرها. وقد حاولت بشكل أو بآخر أن تحدث تبعية ثقافية بمسميات وأشكال متعددة من السياسات الثقافية، سواء عن طريق الإرساليات التبشيرية أو البعثات العلمية أو إقامة الجمعيات وإنشاء المدارس، ومن ثم استغلال البعد الثقافي، بعد تثبيت أقدامه خدمة للمصالح الفرنسية على المدى البعيد؛ إذ استشفت فرنسا منذ بدء تغلغلها الاستعماري، أن وجودها لا يمكن أن يستمر بالاعتماد على وجودها العسكري أو عن طريق سياساتها الاستيطانية، فاتبعت سياسة "التبعية الثقافية" لكي تزرع في عقول الأجيال الحاضرة والقادمة الأفكار والمبادئ الفرنسية التي تنادي بالتحديث والنهوض الثقافي. وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد في أغلب الدول التي كانت خاضعة لها آنذاك.

وعلى الرغم من خروجها من المنطقة العربية بدءاً من الأربعينيات إلى الستينيات من القرن الماضي، فقد تركت آثاراً واضحة في الحياة الثقافية، وأحدثت توجهات «فرانكوفونية» تقودها النخب الفرانكوفونية المؤثرة في الشؤون الداخلية والسياسات الخارجية لدولها، وبخاصة في دول المغرب العربي، وهي التي خلفتها السياسة الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية؛ لذا فهي تدين لها بالعرفان والجميل، ولم تزل تشعر بحنين ثقافي وفكري إلى فرنسا ولغتها وثقافتها.

ثانياً: الفرانكوفونية: المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي

1. المصطلح والمفهوم

إن كلمة الفرانكوفونية (La Francophonie) تعني باختصار: «جميع الناطقين بالفرنسية في أرجاء العالم كافة»، ويعرّفها قاموس لاروس الفرنسي بأنها: «التجمع الذي يضم الشعوب المتكلمة باللغة الفرنسية». [25]

وكان أول من وضع مفهومها هو الجغرافي الفرنسي أونيسم ريكلو (Onesime Recluse) عام 1880، وقد وصفها في كتاباته عام 1889 بأنها: «فكرة لسانية وعلاقة جغرافية» وكان قد ابتكرها لتعريف مجموعة تستعمل الفرنسية بأشكال مختلفة من الأشخاص والبلدان. [26] ويصف مفهومها الكاتب الفرنسي جيرار ليمو (Gerard Lemon) بقوله: «إن الفرانكوفونية هي نهج للإخاء الإنساني، كونها مماثلة لأسس السلام

وميثاق الأمم المتحدة واليونسكو، فهي جميعاً تشجع على التعلم والعلم والثقافة»، [27] على حين يصفها محمد حسنين هيكل بأنها تيار غريب طارئ فيقول: «وأخيراً وفجأة ظهر على ساحة المنطقة مشروع طارئ باسم «الفرانكوفونية» وهو مشروع منظمة غريبة لا تعبّر بالنسبة إلى الأمة عن هوية ولا أمن ولا مصلحة ولا أمل، بل قامت على إنشائه الدولة الفرنسية بسلطتها، وتوجهه الدولة الفرنسية بأدواتها، وتديره الدولة الفرنسية بأجهزتها...». [28] ويذكر غسان سلامة وزير الثقافة اللبناني السابق: «أن الفرانكوفونية وضعت نصب عينها منذ إنشائها مهمة، هي أن تحمل إلى (الجوقة العالمية) موسيقى لغتها والثقافات التي شربت من ماء هذه اللغة»، [29] على حين يقول عنها الكاتب الصحفي المصري محمد سيد أحمد: «إنها مجموعة بلدان يعتبر سكانها اللغة الفرنسية هي لغتهم العادية، وفي بعض الأحوال حتى لغتهم الرسمية، الفرانكوفونية هي قبل كل شيء حقيقة لغوية، غير أنها أيضاً حقيقة اجتماعية. هي مفهوم سياسي جغرافي حديث النشأة». أما المترجم المصري بشير السباعي فيعرّفها: «بأنها تعني الصوت الفرنسي»، أي الحديث باللغة الفرنسية، وهذا المصطلح يشير إلى تلك الشعوب التي تتحدث الفرنسية. ويشير أيضاً إلى التشجيع على استخدام اللغة الفرنسية تداولاً وكتابةً، ومن ثم فإن الفرانكوفونية تيار ثقافي وليست أيديولوجيا. [30]

وقد دخلت الكلمتان «فرانكوفونية» و«فرانكوفونيون» بوصفهما مفردتين القاموسَ السياسي برغم حداثة عهدهما، فـ«الفرانكوفونيون» تم تعريفهم بتعريف أشمل وهو: «أنهم هؤلاء الذين يتقنون اللغة الفرنسية

ويقرؤون الأدب الفرنسي ويستمعون إلى الموسيقى الفرنسية ويعرفون تاريخ فرنسا وأعلامها عبر التاريخ، ويترجمون لأشهر الكتاب والمفكرين الفرنسيين إلى لغاتهم المحلية». وتبدأ الفرانكوفونية من نقطة تمسك غير الفرنسيين باللغة والثقافة الفرنسيتين (ونعني بذلك الدول أو النخب). فخلال المرحلة الاستعمارية تقاسمت فرنسا مع غيرها من الدول الأوربية العالم، وكان من نصيبها عدد من الدول في آسيا وأفريقيا. ونلحظ في الفرانكوفونية المعاصرة خطاً سياسياً بارزاً، وهو أنها غير مقصورة على اللغة والثقافة فحسب، بل إنها تواجه كذلك الوضع العالمي المعاصر بنهج سياسي. [31]

وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران حين قال: «إن الفرانكوفونية ليست هي اللغة الفرنسية وحسب؛ إذا لم نتوصل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكوفوني سياسياً واقتصادياً وثقافياً، يمثل إضافة، فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ عدة سنوات». [32]

ويبدو أن الفرانكوفونية تهتم أساساً بتوثيق الروابط الثقافية بين أعضائها والمنتمين إليها، وتأكيد أن اللغة الفرنسية تعد جدار الصدّ بوجه المدّ «الأنكلوسكسوني» في عالم اليوم، إلا أن متغيرات السياسة العالمية في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولاسيما مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية من حيث هي قطب أوحد، جعلت فرنسا تضيف إلى البعد الثقافي للفرانكوفونية أبعاداً سياسية واقتصادية.

وبذلك فإن مفهوم الفرانكوفونية قد يبدو أول وهلة تصديراً للثقافة الفرنسية أو نشراً للغة الفرنسية، وتعاوناً وتنسيقاً ما بين فرنسا وغيرها من

الدول الناطقة بالفرنسية في المجالات الثقافية واللغوية والفنية وغيرها، إلا أن الأهداف الأخرى التي تسعى الفرانكوفونية لتحقيقها على المدى البعيد تجعل منها استراتيجية شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فاستعمال اللغة الفرنسية إنما هو غطاء لولوج المجتمعات والثقافات المختلفة؛ بقصد توسيع مناطق النفوذ، أو كما يطلق عليها في الاصطلاح "المستعمرات الثقافية"، وسوف يتم تناول هذا الأمر عند الحديث عن دوافع الفرانكوفونية وأهدافها لاحقاً.

ويمكن النظر إلى الفرانكوفونية بمنظارين: كونها جماعة قديمة، وكونها تنظيماً دولياً حديثاً في الوقت نفسه، فهي تنظيم حديث؛ لأنها تعد التنظيم الوحيد بين كل التنظيمات التي ظهرت خلال نصف القرن الماضي، والتي أسست على الاشتراك بلغة واحدة وثقافة واحدة هي الفرنسية، على حين أن التنظيمات الدولية الأخرى أنشئت بفعل التقارب الجغرافي أو نتيجة ضرورات سياسية واقتصادية.[33]

ومع كل ذلك يظل مفهوم الفرانكوفونية يشوبه الإبهام والغموض نتيجة الخلط بين أهدافها المعلنة في نشر الثقافة واللغة الفرنسيتين أولاً، وأهدافها الخفية في السعي لتحقيق أهداف أخرى في مجالات السياسة والاقتصاد وغيرهما ثانياً. وتعلن الفرانكوفونية عن نشر هاتين الأداتين ظاهراً، على حين أنها تسعى باتجاهات أخرى لتحقيق أهداف وأغراض أكثر بعداً في ميادين عدة، وفي مختلف دول العالم.

2. التطور التاريخي

لقد ظهرت الفكرة الأولى للفرانكوفونية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام 1880 من لدن الجغرافي الفرنسي أونيسم ريكلو، كما مر بنا، على حين أرجع المؤرخون ظهورها بشكل أكثر تأثيراً إلى مرحلة ما بعد الفترة التي تلت جلاء الاستعمار الفرنسي من المنطقة العربية، وتحديداً في أواخر ستينيات القرن الماضي. وكان المثال البريطاني المتمثل بالكومنولث مؤثراً في خيال الجنرال شارل ديغول، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فدفعه ذلك، وما اكتسبه من الحكمة والتجربة القديمة إلى التعويض من الإمبراطورية، وتولد لديه اعتقاد بأن فرنسا تحتاج إلى مثيل فرنسي للكومنولث البريطاني. وبما أن الفرنك الفرنسي لم يكن حينذاك في قوة الجنيه الإسترليني، فإن اللغة الفرنسية طرحت نفسها بديلاً تضيفه إلى القوة الفرنسية وتدعمها بـ (عظمة الثقافة) التي تحتويها هذه اللغة، وكان حلم ديغول أن تكون اللغة والثقافة الفرنسيتان قادرتين على خدمة فكرة عظمة الدولة الفرنسية. وربما كان ذلك بتأثير صديقه ووزيره أندريه مالرو[34] (André Malraux)، وقد بدأت الفكرة بما سمي بـ «منظمة الفرانكوفونية» لتعبّر عن الصوت الفرنسي واللغة الفرنسية.[35]

وقد ظهر أول تجمع فرانكوفوني عام 1969 في مدينة «نيامي» عاصمة النيجر؛ حيث اجتمع اثنان وعشرون بلداً في مؤتمر موّلته فرنسا وكندا.[36] وكان هذا المؤتمر بداية ظهور الفرانكوفونية وممارسة نشاطاتها عالمياً، تلك التي أعلنت رسمياً عام 1970 في عهد الرئيس جورج بومبيدو (1970-1974)؛ بإنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني

(L'Agence de La Cooperation Culturelle et Technique, ACCT) بمبادرة من ليوبولد سنجور، وحماني ديوري، والحبيب بورقيبة.

وقد شرعت مؤسسات كثيرة في البدء بفكرة الفرانكوفونية للعمل من أجل إدارة دفة نشاطاتها بدءاً بـ «البعثة الفرنسية» عام 1883، تلتها «الفيدرالية العالمية للثقافة وانتشار اللغة الفرنسية» عام 1906، و«الجمعية العالمية للكتّاب باللغة الفرنسية» عام 1947، و«الاتحاد العالمي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية» (UIJPLF) عام 1952، و«المجلس العالمي للفرنسية كلغة أوربية» عام 1957، و«رابطة الجامعات التي تستعمل الفرنسية جزئياً أو كلياً» (AUPELF) عام 1961، و«فيدرالية الجمعيات للانتشار الفرنسي» عام 1964، و«المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة» (OGAM) عام 1965، و«اللجنة العليا للغة الفرنسية» عام 1966، و«المجلس العالمي للغة الفرنسية» عام 1967، و "مؤتمر الشباب والرياضة" (Conferees) عام 1969، و«وكالة التعاون الثقافي والتقني» (ACCT) عام 1970، و«الجمعية الفرانكوفونية للاستقبال والاتصال» عام 1974، و«الرابطة الدولية لرؤساء البلديات والمسؤولين عن العواصم والمدن الكبرى التي تستعمل اللغة الفرنسية كلياً أو جزئياً» عام 1979، و«المجلس الأعلى للفرانكوفونية» عام 1984، و«المجلس الأعلى للغة الفرنسية» عام 1989، و«جامعة سنجور» عام 1989.[37]

وتعقد مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية المعروف بمؤتمر القمة، كل سنتين لتحديد الأهداف الرائدة للفرانكوفونية، كان أولها مؤتمر فرساي الذي عقد عام 1986 في فرنسا،

وهو يعد بداية جدية لتفعيل دور الفرانكوفونية عالمياً، وذلك في عهد الرئيس السابق فرانسوا ميتران (1981-1995) الذي أعطى الفرانكوفونية زخماً كبيراً نحو الارتقاء بمكانتها إلى مستوى عالمي. وقد حضر المؤتمر الأول إحدى وأربعون دولة ناطقة بالفرنسية، كلياً أو جزئياً، مثلها فيها رؤساء دول وحكومات ووزراء من مختلف قارات العالم، ثم أعقبته مؤتمرات: كويبك عام 1987، وداكار عام 1989، وباريس عام 1991، وموريشيوس عام 1993، وكوتونو عام 1995، وهانوي عام 1997، ومونكتون عام 1999، وبيروت عام 2002.

وفي الشكل (1) خريطة تبين المدن التي عقدت فيها مؤتمرات القمة الفرانكوفونية.[38]

الشكل (1)

خريطة تبين الدول التي عقدت فيها مؤتمرات القمة الفرانكوفونية

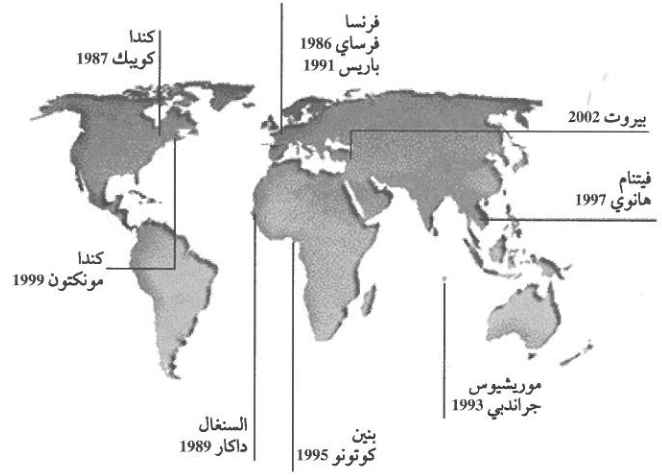

وقد تضمنت جداول أعمال تلك المؤتمرات موضوعات مختلفة ومتنوعة، منها السياسية والاقتصادية، والثقافية والإعلامية، والعلمية والفنية، التي تدعم توجهات السياسة الفرانكوفونية الرامية إلى إقامة تجمع فرانكوفوني للدول الناطقة بالفرنسية المنضوية تحت مظلة المنظمة الفرانكوفونية، وتشمل تلك التوجهات تنسيق جهودها وسياساتها نحو تحقيق أهدافها وتطلعاتها. فقد تضمنت خطة عمل القمة التي عقدت في مونكتون بكندا مساعي مساندة المنظمات الأهلية غير الحكومية وتنمية الثقافة الديمقراطية وتأكيد احترام حقوق الإنسان وتنشيط التنوع اللغوي والثقافي والعمل على التوسع في نشر اللغة الفرنسية دولياً، ودعم التعاون الاقتصادي، فضلاً عن الإعلان عن نية المنظمة الفرانكوفونية لإقامة شراكات مع المنظمات الدولية،[39] على حين لخِّصت قرارات قمة بيروت الأخيرة التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 بـ:

- إيصال رسالة فرانكوفونية على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك برفض الحرب على العراق.
- تأكيد تحول الطابع الثقافي في سياسة المنظمة الدولية للفرانكوفونية إلى الطابع السياسي.
- إرسال رسالة إلى إسرائيل، مفادها أن فرنسا لم تزل تمتلك زمام المبادرة في الشرق الأوسط وأنها تستطيع أن تتقدم بوصفها وسيطاً قوياً في مفاوضات السلام.[40]

ويجدر بنا أن نذكر أن وكالة التعاون الثقافي والتقني (ACCT) التي أنشئت عام 1970 والتي كان معظم نشاطها واهتمامها موجهاً إلى أفريقيا

جنوب الصحراء؛ حيث إن البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة قد حلت محلها المنظمة الدولية للفرانكوفونية (OIF) التي أنشئت عام 1997 في قمة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بهانوي، وتمثل المنظمة الجديدة أمانة عامة لمختلف المؤسسات الفرانكوفونية، حيث تضع الخطط والبرامج وتتابع تنفيذها، وتعد لمؤتمرات القمة، وقد عين الدكتور بطرس غالي (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) أول أمين عام لها منذ إنشائها.

وتنضوي تحت هذه المنظمة الآن الهيئات الآتية:

- الوكالة الدولية للفرانكوفونية (AIF).
- الوكالة الجامعية للفرانكوفونية (AUF)، وتشمل أكثر من 400 مؤسسة جامعية، ومدارس كبيرة، ومعامل ومراكز أبحاث.
- جامعة سنجور بالإسكندرية، وتهدف إلى إعداد الكوادر العليا، ولاسيما في البلاد الأفريقية.
- الجمعية الدولية لرؤساء البلديات في البلدان الفرانكوفونية.
- قناة التلفزيون الدولية الفرانكوفونية (TV5) الموجهة إلى أكثر من 300 مليون مشاهد فرانكوفوني.

وفضلاً عن هذه الهيئات، كانت هناك الجمعية البرلمانية للفرانكوفونية التي تضم جمعيات استشارية مشكلة من برلمانيين يمثلون برلمانات الدول الأعضاء في المنظمة،[41] ويوضح الشكل (2) الهيكل العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية:[42] وتضم المنظمة خمساً وخمسين دولة، منها ثلاث دول تشغل صفة مراقب، وهذه الدول والحكومات هي (ألبانيا، وبلجيكا،

وبلغاريا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوجو، وتونس، وجزر القمر، وأفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، كويبك، ولاوس، ومقدونيا، وجيبوتي، والدومينيكان، والرأس الأخضر، ورواندا، ورومانيا، وسان لوسيا، وساوتومي، وبرنسيب، والسنغال، وسويسرا، وسيشيل، والجالية الفرنسية في بلجيكا، والجمهورية التشيكية، والجابون، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، وفانواتو، وفرنسا، وفيتنام، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، ونيوبرسنويك، وساحل العاج، والكونجو برازافيل، ولبنان، ولوكسمبورج، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومولدافيا، وموريتانيا، والمالديف، وموريشيوس، ونيجيريا، وهاييتي)، أما الدول التي تتمتع بصفة مراقب فهي (بولندا، وسلوفينيا، وليتوانيا)، وتجتمع هذه الدول جميعاً حول رابطة اللغة المشتركة، وهي اللغة الفرنسية. وعلى حين يبلغ عدد سكان دول الجماعة الفرانكوفونية نحو 500 مليون شخص، فإن منهم 170 مليوناً يتكلمون اللغة الفرنسية من حيث هي لغة أولى؛ وتبلغ ميزانية المنظمة الفرانكوفونية 150 مليون يورو (مليار فرنك فرنسي) سنوياً.[43]

ومن الجدير بالذكر أن رسم السياسة الفرانكوفونية وتوجيهاتها تقف وراءها جهات عدة في هرم الحكومة الفرنسية، فهي تشكل في السياسة الفرنسية وفي تركيبة الدولة الفرنسية اختصاصاً موزعاً بين رئاسة الجمهورية، ووزارة الخارجية، وبقايا وزارة المستعمرات، ووزارة التعاون والفرانكوفونية، بل في إدارة المخابرات الخارجية للدولة الفرنسية (SDECE).[44] على حين نجد مراكز اتخاذ القرار بشأن السياسة الفرانكوفونية قد تعددت بشكل أوسع في ظل

حكومة رئيس الوزراء ليونيل جوسبان السابقة، فهي تجاه أفريقيا، على سبيل المثال، تتقاسمه مع رئاسة الجمهورية من خلال مؤسسات عدة منها: رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والسكرتارية الدائمة للتعاون، ووزير الدولة للشؤون الفرانكوفونية، ووزارة المالية، والصندوق الفرنسي للتنمية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والمخابرات العامة، ويحدث التشاور بين هذه المؤسسات عن طريق اللجان الوزارية.

الشكل (2)

مخطط بياني يوضح الهيكل العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية

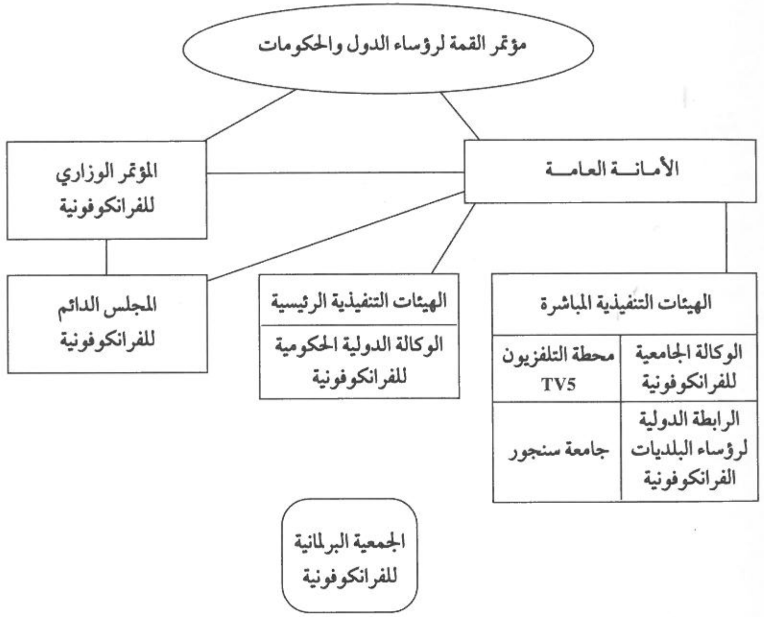

المصدر: موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت: http://www.france.diplomatie.gouv.fr/

على حين يبدو أن تعايش النهجين اليميني والاشتراكي في الحكومة الفرنسية فيما يعرف بنظام المساكنة (Cohabitation) كان السبب الرئيسي في تشتيت المسؤولية بهذا الشكل، الأمر الذي أدى إلى بطء القرار وليونته؛[45] ذلك أن هذا النظام القائم في فرنسا بين حكومة يسارية ورئيس يميني، كان قد فرض صراعاً مستمراً في صناعة القرار. وفي هذا يقول وزير خارجية فرنسا السابق هوبير فيدرين (Hubert Védrines) واصفاً وضع وزير خارجية في حكومة مساكنة عنه في حكومة عادية بقوله: «إن (المساكنة) ليست بالوضع المثالي، لكن علينا تقبلها لما فيه مصلحة البلد، طالما يفرضها علينا الفرنسيون من خلال اقتراعهم».[46] وفي الشكل (3) مخطط يوضح التشكيل الهرمي للمؤسسات الفرنسية المعنية بشؤون الفرانكوفونية في فرنسا:[47]

الشكل (3)

مخطط بياني يوضح التشكيل الهرمي للمؤسسات الفرنسية المعنية بشؤون الفرانكوفونية

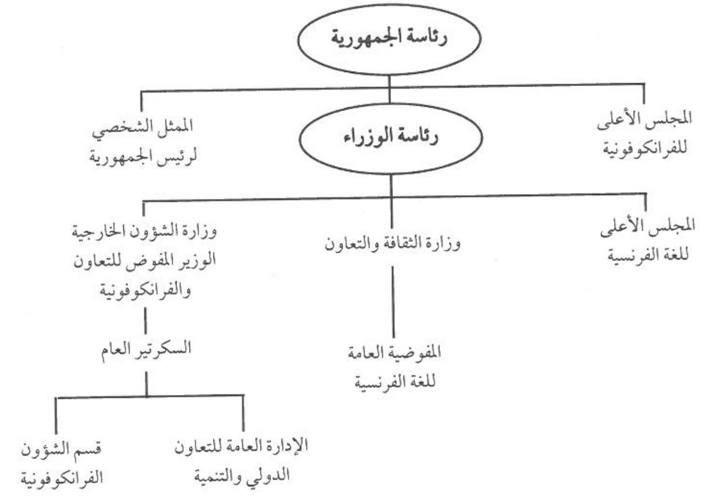

المصدر: موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت: http://www.francediplomatie.gouv.fr

ولعله يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا التشكيل المؤسساتي الفرنسي في اتخاذ القرار السياسي بشأن الفرانكوفونية، تنفرد به فرنسا عن غيرها من الدول الفرانكوفونية، التي تتفاوت فيها صيغ اتخاذ القرار من دولة إلى أخرى.

أما سياسة فرنسا إزاء أفريقيا بشكل عام، فتمارس أحياناً في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وأحياناً أخرى بشكل مستقل ومنعزل عنها؛ إذ إن الفرانكوفونية ليست أهم وسائل التأثير الفرنسي في أفريقيا، بل إن وجود العلاقات الثنائية، ونظام القمة الفرنسي ـ الأفريقي يؤديان دوراً مهماً في تعزيز تلك العلاقات وإدامتها.

وتحاول فرنسا أن تعزز روابطها بالدول الأفريقية، ولاسيما الفرانكوفونية منها، في إطار مؤتمرات القمة الدورية للمنظمة الفرانكوفونية، أو من خلال مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الأفريقية التي أصبحت تقليداً فرنسياً لمتابعة شؤون القارة الأفريقية منذ عام 1973، عندما افتتح الرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو أول مرة قمة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام في باريس، وتعقد مؤتمرات القمة هذه كل سنتين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية، وغالباً ما يحضرها الرئيس الفرنسي والرؤساء الأفارقة، وقد استطاعت فرنسا أن تجذب إلى هذا التنظيم دولاً غير فرانكوفونية، مثل أنجولا وموزمبيق ونيجيريا، حتى إنها أبرمت عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية معها؛ إذ عُقدت حتى الآن اثنتان

وعشرون قمة فرنسية ـ أفريقية،[48] على حين تمثل جامعة سنجور في الإسكندرية التي هي «جامعة دولية ناطقة بالفرنسية تعمل في خدمة التنمية الأفريقية»، إحدى أبرز المؤسسات الفرانكوفونية التي تعمل في مجال إعداد فرق عمل قيادية مؤهلة لتولي وظائف مهمة متقدمة في الدول الأفريقية، تتماشى في توجهاتها وسياساتها المستقبلية مع توجهات السياسة الفرانكوفونية وأهدافها.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن فرنسا لم تألُ جهداً في سبيل التغلغل إلى أفريقيا عبر البوابة الثقافية واستقطاب المزيد من دول القارة – ومنها دول عربية – للمشاركة في مؤتمرات القمة، ولاسيما الناطقة منها باللغة الفرنسية، والتي شاركت في المؤتمرات بصفة مراقب منذ عام 1981، ثم كأعضاء أساسيين في قمة عام 1987، حتى بلغ عددها في قمة (داجاروجو) عام 1996 خمسين دولة أفريقية. ولا تختلف جداول أعمال مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الأفريقية عن نظيراتها مؤتمرات القمة الفرانكوفونية، فهي تهتم بمناقشة مسائل التنسيق والتعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية، أو موضوعات الأمن التي قُصرت عليها قمة عام 1998 في ضوء تصاعد النزاعات العرقية والحدودية سواء تلك التي وقعت في الصومال، أو القرن الأفريقي والجزائر ورواندا والكونجو والسودان وغيرها من الدول الأفريقية؛ كون هذه النزاعات تهدد التنمية والاستقرار في القارة وتؤثر بنتائجها في المصالح القومية لفرنسا.[49] على حين ناقش مؤتمر القمة الفرنسية ـ الأفريقية الذي عقد في العاصمة الكاميرونية (ياوندي) في كانون الثاني/ يناير 2001 موضوع العولمة؛ إذ

حمل عنوان «أفريقيا في مواجهة تحديات العولمة»، وقد شارك فيه إحدى وخمسون دولة بمختلف مستويات التمثيل.[50]

ولعل هذا الحجم من المشاركة يدل على مدى الاهتمام الذي توليه فرنسا في هذا المجال، وبخاصة في السنوات الأخيرة، وهي تسعى للمحافظة على نفوذها الثقافي الفرانكوفوني في القارة الأفريقية، إزاء المنافسة الأمريكية لها في تلك القارة، التي تعدها فرنسا بمنزلة بقاع موروثة عن المرحلة الاستعمارية؛ إذ تزايدت محاولات التغلغل الأمريكي في القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة، فدفع هذا فرنسا إلى زيادة دعمها للدول الأفريقية، فقد قدمت مساعدات مالية بلغت عام 1997 نحو 7.18 مليارات فرنك فرنسي، وهو ما يعادل 49٪ من مجمل المساعدات الخارجية الفرنسية.[51]

أما آخر مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الأفريقية التي عقدت في باريس أواخر شهر شباط/ فبراير 2003، فقد أسهم في تسوية عدد من المشكلات والمنازعات بين الدول الأفريقية، ولاسيما في ساحل العاج؛ إذ أكّد الرئيس الفرنسي جاك شيراك: «أن فرنسا تستهدف بمساعيها في الكوت ديفوار (ساحل العاج)، وفي سائر الدول الأفريقية التي تعاني أزمات، الدفاع عن المبادئ، وليس عن أية مصالح»، مؤكداً عزم بلاده منع وقوع كوارث أخرى عبر القارة.[52]

ثالثاً: الفرانكوفونية: وسائلها وأدواتها، دوافعها وأهدافها

1. وسائل الفرانكوفونية

تعتمد الفرانكوفونية على وسائل عدة لإيصال رسالتها إلى دول العالم كافة وبخاصة تلك الناطقة باللغة الفرنسية. ومن أبرز تلك الوسائل:

أ. الإعلام والاتصال

تعد وسائل الإعلام والاتصال العصب الرئيسي لإيصال صوت الفرانكوفونية إلى أرجاء العالم المختلفة، مستخدمة الأداتين البارزتين: (وهما اللغة والثقافة الفرنسيتان)، وفي ذلك يقول المفكر الفرنسي جاك أتالي: «إن عالمنا اليوم قد أصبح يسيطر عليه الإعلام وليس الطاقة... إذ إن السيطرة على المعلومات لا على المواد الأولية هي التي ستحدد كل شيء حتى الحرب والسلام».[53]

ويجدر بنا أن نذكر أن وسائل الاتصال قد غيّرت تماماً العلاقة بين الفرد ومصدر المعلومات؛ إذ أصبحت الاتصالات صناعةً ضرورية بل هي صناعات عدة في آن واحد، وهي أيضاً قد أغنت نمط الحياة الحديثة وعززته.[54]

ولاشك أن التطور الكبير الذي شهده العالم في العقدين الأخيرين على وجه التحديد، وما أحدثته الثورة الكبرى في مجال المعلوماتية والاتصالات الحديثة، قد جعلا وسائل الإعلام الفرانكوفونية تمر بمأزق حقيقي، وذلك بعد أن سادت اللغة الإنكليزية ذلك الميدان، ولاسيما شبكة الإنترنت. وهذا ما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى أن يبدي

قلقه في أثناء المؤتمر الخامس للفرانكوفونية الذي انعقد في كوتونو عام 1995 قائلاً: «إن 90٪ من المعلومات التي تنقلها شبكة الإنترنت تمر باللغة الإنكليزية، إنني أطلب من الفرانكوفونية أن تقوم بحملة واسعة للتوسع في التعددية اللغوية والتنوع الثقافي في مجالات الإعلام وسبله».[55]

ويعطي الفرنسيون أهمية خاصة لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة ويؤكدون دورها الفعّال في الحضور السياسي والثقافي في العالم أجمع؛ إذ تشير آخر الإحصاءات إلى أن فرنسا تعد المستهلك الأول في استدعاء مواقع شبكة الإنترنت من خلال ملياري طلب سنوي، وبواقع 115 مليون ساعة،[56] على حين تؤكد مجلة (*Label France*) التي تصدرها وزارة الخارجية الفرنسية، أهمية وسائل الإعلام في تعزيز دور فرنسا عالمياً وسط المنافسة التي تحتدم يوماً بعد آخر في هذا المجال، وهي تعد البث السمعي-البصري الفرنسي الموجّه إلى الخارج نقطة ضعف في السياسة الخارجية الفرنسية؛ لذا تتوقف المحافظة جزئياً على الفرانكوفونية وانتشارها في العالم؛ إذ تشكل من هذه الناحية رهاناً "للهوية الثقافية"، يمثل ملفاً اقتصادياً مهماً. فهناك منافسة دولية شديدة في مجال البث السمعي والبصري بسبب زيادة عدد القنوات التلفازية التي نجمت عن الانتشار السريع للنظام الرقمي وضرورة تغذية هذه القنوات بالبرامج.

وقد اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة إعلامية جديدة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وذلك بقيامها بإصلاح القطاع السمعي والبصري الفرنسي الموجه إلى الخارج، ولاسيما بإنشائها رئاسة مشتركة لقناة (TV5)، وقناة

فرنسا الدولية (CFI)، في منتصف تموز/ يوليو 1998، ومن المؤمل لهذا القطاع أن يصل إلى اندماج حقيقي. وقد أسندت الرئاسة إلى جون ستوك (John Stock)، وهو من أفضل خبراء التلفاز الفرنسي.

ويلاحظ أن البث السمعي والبصري الموجه للخارج لم يعد مقصوراً الآن على إذاعة مواد ناطقة باللغة الفرنسية، وإنما أصبح سياسة حقيقية لإنتاج البرامج والتصدير؛ وأصبحت فرنسا تحتل المركز الخامس عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة؛ من حيث قيمة البرامج التي تصدرها.[57]

وقد شملت عملية الإصلاح تطوير عمل القنوات الكبرى للاتصالات العالمية، وهي (TV5)، وقناة فرنسا الدولية (CFI)، وراديو فرنسا الدولي (RFI)، والسوفيراد (Sofirad)، وقد تركزت توجهات التطوير على ثلاثة محاور، هي: جعل محطة (TV5) واجهة الإعلام المرئي الخارجي لفرنسا، والاعتماد على تصدير البرامج السمعية والبصرية الفرنسية، وتعزيز التعاون المالي للقنوات الفضائية.

وعلى الرغم من ارتفاع المبالغ المخصصة لدعم القطاع السمعي والبصري الخارجي لفرنسا من 900 مليون فرنك وهو ما يعادل 150 مليون دولار إلى(1.4 مليار فرنك) عام 1998، فإنه يبقى عاجزاً عن اللحاق بالقطاعات المماثلة في الدول الكبرى المتقدمة في هذا المجال وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

- **القنوات الفضائية الفرانكوفونية**

تعد قناة (TV5) أهم القنوات الفرانكوفونية التي تخاطب العالم، فقد أسست عام 1984، وهي ثمرة التعاون بين القنوات العامة: (فرنسا 2)، و(فرنسا 3)، والسوفيراد (Sofirad) وهي شركة قابضة مملوكة للدولة بنسبة 100٪ والمعهد القومي للبث السمعي والبصري (INA) بالنسبة إلى الجانب الفرنسي. وكذلك بين التلفاز السويسري العام (SSR)، والتلفاز البلجيكي (RTBF)، واتحاد تلفزيونات كويبك في كندا. وتشترك هذه الشركات في رأسمال قناة (TV5) وفي نشاطها عن طريق تزويدها بالبرامج أو الإرسال أو الأخبار.[58]

وتضطلع هذه القناة ببث أهم البرامج الفرنسية الموجهة إلى الخارج، وهي قناة تلفازية فرانكوفونية متعددة الجوانب تبث فضائياً وعلى شبكات خطية (كابلية). وقد بلغ الرصيد المالي للقناة عام 1998 (350) مليون فرنك وهو ما يعادل 58 مليون دولار، واستقبل برامجها أكثر من 80 مليون أسرة في دول مختلفة في أوربا وأمريكا وأفريقيا وآسيا عن طريق نحو 20 قمراً صناعياً وهي تبث 24 ساعة يومياً.[59]

وللقناة فروع في القارات الخمس، هي: (TV5) أوربا، و(TV5) أفريقيا، و(TV5) آسيا، و(TV5) أمريكا (أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية)، و(TV5) الشرق التي بدأت إرسالها في أواخر أيار/ مايو 1998. وقد جهزت هذه القنوات لتقدم يومياً 5 برامج متميزة ونحو 15 نشرة للأخبار تتم ملاءمتها يومياً، وتحمل (TV5) المركز الأول

في قائمة قنوات التلفزيون العامة الدولية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية الدولية باللغة الفرنسية .[60]

أما قناة فرنسا الدولية (CFI) فقد أنشئت عام 1989، وهي تعد بمنزلة بنك وصور للقنوات أو أداة للتعاون التقني مع دول الجنوب، أما تكاملها مع (TV5) فيتيح إنجاز الأعمال بشكل كامل .[61] وهي موجهة بشكل خاص إلى القنوات الوطنية الأفريقية، فقد بثت عام 1997 (27500) ساعة من البرامج في 80 بلداً عن طريق أكثر من 100 تلفاز مشترك . وذلك عن طريق ستة أقمار صناعية تغطي القارات الخمس التي يقدر مشاهدوها بـ 350 مليون شخص، وبتخصيص مالي قدره 180 مليون فرنك عام 1998 أي ما يعادل 30 مليون دولار، وهي تقدم إحدى عشرة نشرة أخبار يومية، منها اثنتان باللغة الإنكليزية، وتعرض (CFI) كذلك أكثر من 150 فيلماً طويلاً ووثائقياً، وقدمت قصصاً ومجلات ومنوعات وبرامج للشباب .[62] وفضلاً عن هاتين القناتين هناك محطة (Euro - News) التي تبث برامجها من مدينة ليون بخمس لغات منذ أول كانون الثاني/ يناير 1993 ومحطات أخرى بعضها خاضع للاشتراك وبعضها الآخر مفتوح .

• وسائل الإعلام المسموعة

يأتي مذياع فرنسا الدولي (RFI) الذي يبث مواده من فرنسا موجهاً إياها إلى خمس قارات في مقدمة وسائل الإعلام المسموعة، وهو يقدم لمستمعيه في أرجاء العالم كافة الأحداث اليومية الفرنسية والدولية من وجهة النظر الفرنسية والأوربية .

يبث المذياع برامجه منذ عام 1931، ويستمع إليه نحو 45 مليون مستمع منتظم باللغة الفرنسية، إضافة إلى 18 لغة أجنبية، ومنذ عام 1996 أطلق المذياع برنامجاً إعلامياً طوال 24 ساعة، على حين استعاد ثانية منذ عام 1991 (RMC) الشرق الأوسط، المذياع الذي يذيع ست عشرة ساعة ونصفاً يومياً باللغة العربية، وساعة ونصفاً باللغة الفرنسية؛ إذ يلتقط برامجه 13 مليون مستمع على الموجات المتوسطة في الشرقين الأدنى والأوسط، وعلى موجة (FM) في عدد من العواصم العربية .

وقد أضيف إلى هذا الجهاز (Medi 1) الذي يبث برامجه 19 ساعة في اليوم باللغة العربية والفرنسية باتجاه 11 مليون مستمع في بلدان المغرب .[63]

وقد قُصر إصلاح القطاع السمعي والبصري وتطويره في فرنسا في السنوات الأخيرة على البث التلفازي الفرنسي الموجه إلى الخارج؛ لأن قطاع الإذاعة مع مذياع فرنسا الدولي (RFI) لا يشهد أي اختلال يستحق الذكر .[64]

• الصحافة الفرانكوفونية

تصدر فرنسا من الصحف والنشرات والمجلات المختلفة ما يقدر بأكثر من 2000 دورية مكتوبة باللغة الفرنسية خارج حدود فرنسا، فضلاً عن 3100 جريدة يومية وأسبوعية أو مجلة مصورة يطبع منها سنوياً ما يقرب من 8 ملايين نسخة، وتصدر من المطبوعات اليومية 409 عناوين في 2,2 مليار نسخة، على حين تصدر مجلات أسبوعية 2,320,000 نسخة . وفي مقدمتها مجلة (**باري ماتش**) التي يصدر منها 828,600 نسخة يوزع معظمها في أنحاء العالم المختلفة .[65] بينما تعد مجلة (*Label France*)

التي تصدرها وزارة الخارجية الفرنسية من أهم المجلات التي تخاطب الجمهور خارج فرنسا؛ إذ تصدر بثماني لغات من بينها العربية.

وفي نطاق دعم الحكومة الفرنسية للسياسة الفرانكوفونية واهتمامها بها فقد أخذت على عاتقها إصدار سلسلة كتب خاصة للتعريف بالفرانكوفونية لغرض الترويج لسياستها بين مختلف دول العالم.[66]

يتبين مما تقدم بوضوح حجم الثقل الإعلامي - في مختلف جوانبه المرئية والسمعية والمكتوبة - الذي تحاول فرنسا أن تقدمه من خلال الفرانكوفونية إلى العالم، بهدف توفير معلومات متنوعة عن الثقافة الفرنسية وأساليب متعددة لإيصال الصوت الفرنسي (اللغة الفرنسية)، ويصب هذا كله في خدمة السياسة الفرانكوفونية، ودعم عملها ونشاطها في مختلف دول العالم وبخاصة الناطقة بالفرنسية، ويحظى هذا الدعم برعاية واهتمام ملحوظين من لدن الحكومة الفرنسية.

ب. المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية

عملت مؤسسات ووكالات تعليمية وبحثية فرنسية في مختلف دول العالم على نشر التعليم والإشراف على التدريب والتأهيل وهي تخضع جميعاً للوكالة الفرانكوفونية (AIF)، التي ولدت من دمج وكالة التعاون الثقافي والتقني (ACCT) المنشأة عام 1970، وجامعة شبكات التعبير الفرنسي (Uref) المنشأة عام 1987. وكانت وكالة التعاون الثقافي والتقني، التي مقرها باريس تعمل ضمن برامج تغطي ميادين مختلفة مثل

التعليم والتدريب، والبيئة والتنمية المستديمة، والثقافة والاتصالات، والتعاون في مجال القضاء والعدالة.[67]

وقد أبدلت جامعة شبكات التعبير الفرنسي (Uref) بالوكالة الجامعية الفرانكوفونية (AUF)، على الرغم من بقاء تسميتها القديمة (Uref - Aupelf) و(Apelf) هي "مجموعة الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية"، فقد أنشئت في مونتريال عام 1961، بعد مؤتمر ضم مائة وخمسين ممثلاً فرانكوفونياً، على حين اكتملت عام 1987 بإنشاء جامعة شبكات التعبير الفرنسي (Uref).

وتقدم الوكالة الجامعية للفرانكوفونية (AUF) المشورة والتعاون العلمي في مجال اللغة الفرنسية عن طريق المؤسسين والمدرسين والباحثين من خلال برامجها المختلفة التي تعتمدها منذ عام 1987 في مجالات متعددة؛ مثل: البحث، والتعليم والتدريب، والمسائل العلمية، والتعاون الجامعي، والتعليم عن بعد... وغيرها، وينص نظامها الأساسي على: «أنها مؤسسة متخصصة في التعليم العالي والبحث»، وذلك مسجل في الميثاق الذي اعتمدته قمة هانوي عام 1997.[68]

لقد وجهت فرنسا سياسة نشيطة لتنمية المبادلات الثقافية والعلمية والفنية مع دول العالم، ففي عام 1999 وجهتها نحو محورين رئيسيين، أولهما: مضمار مشروعات التعاون، ثم تغطية القطاعات الأكثر أهمية كالزراعة، والصحة، والبيئة، والإدارة العامة، وتنظيم المدن، والطاقة، وتنفذ هذه المشروعات في 120 بلداً، وثانيهما: موجّه للتعليم؛ حيث

توجد شبكة تربط 300 مدرسة تستقبل 150 ألف تلميذ منهم 60 ألفاً من الفرنسيين الموزعين في كثير من دول العالم.

ومن الجدير بالذكر أن الحضور الثقافي الفرنسي مدعوم كذلك بـ 130 مؤسسة ثقافية موزعة على 56 دولة، وهي تقدم دروساً باللغة الفرنسية إلى 140 ألفاً من البالغين،[69] وتقدم الوكالة الجامعية الفرانكوفونية خدماتها للناطقين بالفرنسية من خلال برامج التعليم العالي عن بعد (L'Enseignement Supérieur - Distance). وفي هذا تتحدث ميشيل جاندرو (Michele Gendreau) ممثلة الوكالة الجامعية الفرانكوفونية قائلة: «إن العلم يتجلى في لغات التنوع الثقافي العالمي، وجامعات العالم لا تتوانى عن التعاون مع الوكالة في مجال التعليم العالي عن بعد».[70] على حين افتتحت جامعة سنجور بالإسكندرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، وتسميتها الرسمية «الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية»، وذلك بعد مشاورات بدأها منذ عام 1987 فريق من الخبراء برئاسة أحد فقهاء القانون الدولي الفرنسيين، وهو البروفيسور رينيه جان ديبوا (René Jean Dubois) الأستاذ بالكوليج دي فرانس، تمخض عنها وضع مشروع إنشاء جامعة ذات طابع دولي تخدم التنمية الأفريقية من أجل إعداد نخبة منتقاة من المؤهلين لتلقي التدريس اللاحق للدراسة الجامعية، ويتم اختيارهم من بين المشتغلين بالفعل في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصارت الجامعة بعد تأسيسها تصدر نشرات دورية تحت اسم **(رسالة الإسكندرية)**، كما دخلت الجامعة مجالاً مهماً بثقل كبير؛ إذ أنشئ "مركز القانون والتنمية" الذي يحمل اسم البروفيسور

رينيه جان ديبوا الرئيس الأول لمجلس إدارة الجامعة الذي توفي عام 1997.[71]

كما تؤدي المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في أغلب بلدان العالم دوراً رئيسياً في توثيق الروابط الثقافية والحضارية مع فرنسا، وهي تمتد في شبكة مؤلفة من 1060 مركزاً موزعة على 140 بلداً. ويأتي في مقدمة تلك النشاطات تدريس اللغة الفرنسية، التي تعلمها أكثر من 370 ألف طالب في مختلف أنحاء العالم.[72]

وتمارس المراكز الثقافية الفرنسية نشاطات أخرى، منها الترجمة المتبادلة، وإقامة المعارض والمتاحف لأهم الإنجازات الحضارية العالمية القديمة والحديثة، وعرض الأفلام السينمائية وغيرها، ولا تتوقف نشاطات المراكز الثقافية على تعليم اللغة الفرنسية، وعرض الثقافة الفرنسية فحسب، بل تقوم أيضاً برصد الثقافات المحلية وإبرازها على شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية. وتعتمد السياسة الفرانكوفونية في إبراز دورها وتكثيف نشاطاتها على مد جسور التعاون والتنسيق مع الدول الناطقة بالفرنسية، ويشغل التعاون العلمي والتقني مكانة متميزة في العلاقات الخارجية لفرنسا؛ فقد بلغت النفقات التي رصدتها الحكومة الفرنسة لهذه الغاية 1.3 مليار فرنك عام 1975، أنفقت على نشاطات عدة، وهي نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، وتقديم المعونة في مجال التعليم، وتدريب الكوادر ولاسيما في دول العالم الثالث الفرانكوفونية، وإنشاء تعاون علمي وتقني فعال مع جميع دول العالم.[73] على حين ارتفع حجم التعاون عام 1997 إلى مبلغ 37 مليار فرنك خصص للتعاون من

أجل التنمية مع البلدان المرتبطة بفرنسا بمعاهدات مشتركة في تلك المجالات.[74]

على حين تشير آخر الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات الثقافية ومعاهد التعليم الفرنسية في الخارج لعام 2000 إلى أنها تضم 270 مدرسة يدرس فيها 160 ألف تلميذ، و150 مركزاً ومعهداً ثقافياً، و220 مؤسسة فرنسية في أكثر من 140 بلداً تقوم بتعليم اللغة الفرنسية لـ 370 ألف طالب، فضلاً عن تنظيمها لمعارض وعروض أفلام وغيرها من النشاطات الثقافية والتعليمية، إضافة إلى 27 مركزاً للبحوث و130 بعثة تنقيب عن الآثار موزعة على خمس قارات. وتمنح فرنسا نحو 20 ألف منحة دراسية سنوية للطلبة الأجانب في فرنسا، وكان عدد الطلبة الأجانب الموجودين للدراسة في فرنسا عام 1998 قد بلغ 150 ألف طالب أجنبي، منهم 18 ألفاً يستفيدون من منح تقدمها الحكومة الفرنسية، هنالك عامة أكثر من 1500 مؤسسة تعمل خارج فرنسا من أجل تكثيف الحضور الثقافي والتعليمي الفرنسي عالمياً.[75] وتعد المعاهد الثقافية الفرنسية، ووكالات التعليم الفرنسي في الخارج والجامعات الفرنسية أو التي تستعمل اللغة الفرنسية خارج فرنسا، فضلاً عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي سبق ذكرها، من أهم وسائل الفرانكوفونية في إيصال صوتها إلى العالم الخارجي.

2. أدوات السياسة الفرانكوفونية

تعتمد الفرانكوفونية أساساً على اللغة والثقافة الفرنسيتين في إيصال صوتها إلى مختلف دول العالم، فيوفر لها هذان الرافدان أرضية صلبة

للوصول إلى أهدافها المتوخاة، ومن ثم تحقيق أغراضها. وتعد اللغة الفرنسية وعاء الثقافة الفرنسية، لذا فهما متلازمتان في إذكاء روح النفاذ إلى مجتمعات العالم وشعوبها المختلفة.

وفي هذا يتحدث الكاتب الفرنسي بنجامين بارت (Benjamin Bart) عن دور اللغة الفرنسية في الثقافة قائلاً: «إنها كانت قوية كبيرة هادفة إلى توحيد الدولة، وكانت أداة لنشر الأفكار الفرنسية في مختلف أنحاء العالم، وهذه الحالات وجدت منذ عدة قرون».[76]

وتصل أدوات السياسة الفرانكوفونية إلى أهدافها عن طريق المعاهد والمراكز الثقافية الفرنسية، ووكالات التعليم الفرنسي في الخارج والجامعات الناطقة باللغة الفرنسية، وقبل هذه المؤسسات ثمة أولئك الذين يتعلمون في الجامعات الفرنسية نفسها ثم يعودون إلى بلدانهم بعد أن تشربوا الآداب والثقافة والروح الفرنسية وأتقنوا اللغة.

ولا بد أن نذكر أن الفرانكوفونية تبدأ من نقطة التمسك والاعتزاز باللغة والثقافة الفرنسيتين - لدى غير الفرنسيين - ونعني بغير الفرنسيين هنا (الدول أو النخب)، فخلال الفترة الاستعمارية تقاسمت فرنسا مع غيرها من الدول الأوربية العالم، وكان من نصيبها عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وكانت لغة أي دولة استعمارية وثقافتها من بين الأدوات التي تعتمد عليها في إدامة سيطرتها وإحكام هيمنتها.

وقد استمر العمل على نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في تلك الدول المستعمرة حتى بعد رحيل الاستعمار الفرنسي منها ونيلها الاستقلال؛ لذا

سنتناول هاتين الأداتين الرئيسيتين في عمل الفرانكوفونية ودورها المهم في نشاطاتها وتيسير مهامها للنفاذ إلى المجتمعات والدول والتغلغل فيهما :

أ. اللغة الفرنسية

تعد اللغة الفرنسية من أهم الأدوات الفرانكوفونية وأبرزها لأنها سلاحها الرئيسي من أجل تحقيق أهدافها المنشودة؛ إذ توظفها لدخول الميادين الثقافية من أجل حضور لغوي أفضل بين الشعوب والأمم، فمثلاً تنفق فرنسا في أفريقيا مليارات الفرنكات سنوياً لدعم المؤتمرات والمدارس وأجهزة الإعلام التي تشجع على استخدام اللغة الفرنسية بوصفها واسطة لثقافة مشتركة .[77]

ويجدر بنا أن نذكر أنه بحلول القرن السادس عشر كانت اللغات قد أخذت عموماً أشكالها المعاصرة وأخلت اللغة اللاتينية مكانها للغة الفرنسية كلغة دولية مشتركة للغرب .[78]

ويحسب الفرنسيون اللغة الفرنسية ذات دور كبير في جعل الدولة الفرنسية تحافظ على كيانها مستقلاً، بل هي تقع في أولويات ما تفخر به الدولة الفرنسية أو تعتز به، وقد ظهر هذا بوضوح في كتابات المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند بروديل (Férnand Braudel)؛[79] إذ يقول: «فرنسا أولاً هي اللغة الفرنسية»[80] على حين يضيف الكاتب الفرنسي بنجامين بارت في كتابه (**فرنسا ملتقى الحضارات**): «أن من بين مختلف مظاهر الحضارة، أن تعد اللغة دائماً أكثر أهمية؛ إذ يتعلم المرء كثيراً حول حضارة أية أمة من خلال الدراسة المتأنية للغتها، وهذا ما نفعله نحن مع اللغة الفرنسية، التي أسهمت بدور كبير في تكوين الأمة الفرنسية» .[81]

وبقيت تلك الأفكار ترسم سياسة رؤساء فرنسا فيما بعد، وهم يعوّلون كثيراً على اللغة الفرنسية، وفي ذلك يقول الرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو (Georges Pompidou) محذراً من التراجع عنها: «إذا ما تراجعنا عن لغتنا فإن التيار بكل قوة سيجرفنا» .[82]

ويجدر بنا أن نذكر أن اللغة الفرنسية - وهي الأداة الرئيسية للفرانكوفونية - بدأت تواجه خطراً محدقاً ولاسيما في السنوات الأخيرة؛ من جراء غزو اللغة الإنكليزية واجتياحها للفرنسية في حرب المعلوماتية التي يشهدها العالم منذ سنوات، وفي سؤال عن الدور الذي ستقوم به اللغة الفرنسية في الصراع اللغوي المقبل، يجيب المفكر الفرنسي جاك أتالي قائلاً: «حقاً إن بعض الألفاظ تسربت إلى لغتنا، ولكننا لم نخسر الحرب بعد، ولكي يكتب البقاء للغة الفرنسية، لابد أن نفكر في المواجهة الجيوبوليتيكية التي بدأت بين الحضارات، فنحن نشهد الآن حرب المعلومات التي تلت حروب الطاقة، وحيث إن اللغة هي أداة المعلومات، فهي إذن تعتبر العنصر الأساسي في هذه الحروب المقبلة؛ لذلك لابد أن نتمسك بالتعامل باللغة الفرنسية في إبرام الصفقات وتبادل المعلومات العلمية» .[83]

وفرنسا التي تنادي من خلال الفرانكوفونية بالتنوع الثقافي وحوار الحضارات، لا تريد للإنكليزية أن تنفرد بتصدر اللغات العالمية من دون أن تنافسها الفرنسية، وهي تسعى لتثبيت أقدامها في الدول الناطقة بالفرنسية ولاسيما التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، بل لنشرها في دول العالم كافة، وفي ذلك يضيف المفكر الفرنسي جاك أتالي: «أن الفرنسية ما هي إلا عنصر من عناصر أخرى خاصة بالتنويع البشري الذي يجب علينا

أن نحافظ عليه، والفرنسية ليست لغة فرنسا فقط، ففي كل عام يقبل عدد كبير من الناس يوازي عدد سكان فرنسا على تعلم الفرنسية؛ لذا يجب أن نجعلها معبراً لعدة قارات وثروة مشتركة للبشرية وليس فقط ميزة للمستعمرات التي كانت تابعة لفرنسا». [84]

ومما يجب ذكره أن سياسات الاستعمار الفرنسي المباشر كانت تقوم على أساس سياسة (فَرْنَسَة) الدول التي كانت تستعمرها، وأن تفرض اللغة الفرنسية على سكانها قسراً، لغرض تقويض ذاكرتهم اللغوية الأصلية؛ لذا فإن كثيراً من تلك الدول ماتزال تتحدث بالفرنسية بوصفها لغة سائدة أو منافسة للغة الأم، كما هي الحال في الدول الأفريقية؛ إذ تبدو هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً، فاللغة الفرنسية هي اللغة الأولى في دول غرب القارة ووسطها، فضلاً عن جيبوتي في الشرق ومدغشقر وجزر القمر في الجنوب الشرقي. وتقدر نسبة الذين يتحدثون الفرنسية في أفريقيا بـ 11٪ من سكان القارة، إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة أن الأفارقة الفرانكوفونيين أو كثيراً منهم على الأقل يتجهون إلى تعلم اللغة الإنكليزية، فيؤدي ذلك إلى انكماش انتشار اللغة الفرنسية في القارة. [85]

وماتزال الفرنسية هي لغة التعامل شبه الرسمي ولغة النخبة والمثقفين في دول المغرب العربي على وجه التحديد، على الرغم من نيلها الاستقلال منذ ما يقارب العقود الأربعة، وذلك بعد أن أقصى الاستعمار الفرنسي اللغة العربية عن المجالات العلمية والثقافية إبان الفترة الاستعمارية؛ فأصبحت بلاد المغرب مسرحاً للهيمنة اللغوية والثقافة الفرنسية بعد أن تغلبت اللغة الفرنسية على العربية في شتى المجالات. [86]

ب. الثقافة الفرنسية

تعني الثقافة في المصطلح الفرنسي في القرون الوسطى: الطقوس الدينية (Cultes)، ثم عبرت في القرن الثامن عشر عن التكوين الفكري عامة وعن التقدم الفكري للشخص خاصة. [87]

ومن المعروف أن فرنسا جعلت من أولويات سياستها الخارجية التقليدية، نشر الثقافة الفرنسية وبثها عبر أنحاء العالم الثالث بصفة خاصة، والمحافظة على مكانة فرنسا الحضارية المتميزة تجاه مستعمراتها السابقة في غرب أفريقيا وشمالها، ومن ثم جاء تأييد الكثير من قادة الرأي العام الفرنسي لمبدأ المعونة الخارجية، ذات التكاليف الباهظة في واقع الأمر، بالنسبة إلى الاقتصاد والخزانة الفرنسيين، على أساس قيمة فكرية معينة هي: «استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم». [88]

فمنذ بدايات نضج فكرة الفرانكوفونية في نهاية الستينيات من القرن الماضي، كان الجنرال شارل ديغول، يحلم بأن تكون اللغة والثقافة الفرنسيتان قادرتين على خدمة "عظمة الدولة الفرنسية"، وربما كان ذلك بتأثير صديقه ووزيره أندريه مالرو، [89] وقد نظر شارل ديغول إلى الثقافة بوصفها «الأساس الذي تتعامل بموجبه الأمة الفرنسية مع جميع أنواع البشر»، على حين جعل مالرو الفن في متناول العامة. وبصفة عامة فإن الدولة الفرنسية آنذاك اضطلعت بدور متميز في خدمة الثقافة مقارنة بالمؤسسات الخاصة، ويدل على ذلك إسهام فرنسا في دعم اللغة الفرنسية باستخدام وسائل متعددة كالفرانكوفونية والإعلام الإلكتروني، واعتماد الثقافة الديمقراطية ومقاومة المركزية. [90]

ومن نافلة القول، أن نشير إلى أن الفرنسيين يستغلون جميع الفرص المواتية لهم من أجل نشر الثقافة الفرنسية في مختلف أرجاء العالم، وذلك بالغوص في عمق المجتمعات والتغلغل في نسيجها الداخلي، سواء أكان هذا الاتصال على شكل استعمار تقليدي أو كان تعاوناً ثقافياً. ففي الحالة الأولى تتعامل الثقافة الفرنسية مباشرة مع الشعوب، وفي الثانية تتغلغل من خلال غطاء التعاون والتنسيق بين المؤسسات الثقافية والعلمية.

فاهتمام فرنسا بالجانب الثقافي للاستعمار يدل على أنها كانت تدرك أن غزو العقول لا يضاهيه الغزو العسكري ولا الغزو الاقتصادي للشعوب.[91] وقد كرّست هذه النظرية بشكل أكثر جلاءً بعد انهيار المعسكر الشيوعي، فالظاهرة التي حلت محله هي انسحاب "العامل الاقتصادي" من الساحة وحلول "العامل الثقافي" مكانه لينوب عنه وليفعل فعله على الصعيد العالمي في صورة اختراق وغزو فكريين تقوم بهما الدول والمؤسسات الاقتصادية العالمية القادرة على توظيف وسائل الاتصال المعاصرة.[92]

وعلى الرغم من النظرة السلبية للثقافة الفرنسية في البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، والتي يطلق عليها أحياناً "ثقافة المستعمر"، فإن مثقفي تلك البلدان التي استعمرتها فرنسا، وغيرها من الدول الاستعمارية، قد سعوا للوصول إلى تفرقة بين الكفاح ضد استعمار الدول الكبرى، وبين الحضارة التي تمثلها، بقولهم: إن فهم أسس تلك الحضارة ومثلها، واستيعابها كانا ضروريين للنجاح في المقاومة أيضاً. وهذه التفرقة كانت ضرورية، وهي التي مدت عمر اللغة والثقافة والروح الفرنسية،

ويمكن التذكير هنا - للتوضيح - بكلمة عباس محمود العقاد التي قال فيها: «إننا نهتم بباستير وليس ببونابرت»، وأيضاً بكلمة هيونه تيه كووك رئيسة جامعة «هوشي منه» الفيتنامية وهي تجيب على سؤال صحفي فرنسي، عن أثر اللغة الفرنسية في الصفوة الفيتنامية المعاصرة بقولها: «السياسيون الفيتناميون في سن الستين وما فوق، فرانكوفونيون بدرجة متفاوتة، لقد تعلموا في المدارس الفرنسية، أي في جو الثقافة الفرنسية، وإذا كانوا قد قاتلوا من أجل استقلال بلادهم، إلا أنهم عرفوا دائماً كيف يميزون بين نضالهم وما يعتبرونه جزءاً من التراث الثقافي للإنسان».

لذلك حين ولدت الفرانكوفونية في الستينيات من القرن الماضي، كان مولدها بحضور وحماسة من كبار قادة البلدان التي كانت مستعمرة من قبل الاحتلال الفرنسي سابقاً، وكان من بينهم ليوبولد سنجور من السنغال، والحبيب بورقيبة من تونس، ونوردوم سيهانوك من كمبوديا، وحماني ديوري من النيجر، وشارل حلو من لبنان. وتتناول الفرانكوفونية موضوع الاهتمام بالتبادل الثقافي ونشر التراث الفكري والأدبي والفني المكتوب باللغة الفرنسية، وهو تراث أصبح جزءاً من التراث العالمي، وهي تحاول أن تترجم شعار حوار الحضارات العالمية القديمة والمعاصرة.[93]

3. دوافع إطلاق الفرانكوفونية وأهدافها

إن من بين أبرز دوافع الفرانكوفونية التي أدت إلى انطلاقتها منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي ما كان يتمثل بالحلم الذي ساور فرنسا فترة طويلة، والذي يهدف إلى تحقيق الإمبراطورية الفرنسية الأوربية مع فرنسا الأفريقية

التي كان يطلق عليها آنذاك (La France L'autre Mére)، أي «فرنسا الأم الأخرى». وكان الجنرال ديغول قد سعى لتأسيس تجمع دولي مشابه للكومنولث البريطاني وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية للتعويض عن الإمبراطورية الفرنسية السابقة،[94] على حين أجرت فرنسا منذ مطلع الستينيات تحليلاً للوضع مختلفاً عن الموقف البريطاني، حينما حاولت التقرب إلى الدول المنحازة فأطلقت مشروعاً كبيراً للتعاون الاقتصادي والعسكري مع أفريقيا الفرانكوفونية، وبخاصة مع دول المغرب العربي جميعها كي تحمي مصالحها النفطية والاستراتيجية.[95]

لقد عرفت الحركة الفرانكوفونية انطلاقتها بعد استقلال الدول الأفريقية التي كانت تحت نير الاستعمار الفرنسي، فقد ظهر مع بداية عقد الستينيات عدد كبير من المنظمات الأفريقية الهادفة إلى تقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الطرفين، وبدعم خفي من وزارة الخارجية الفرنسية عمل آنذاك عدد من الزعماء السياسيين الأفارقة على الدعوة إلى إنشاء الفرانكوفونية، ومن بينهم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والسنغالي ليوبولد سنجور والنيجري حماني ديوري.[96]

وهكذا تطلعت الفرانكوفونية في بداية نشأتها إلى تحقيق أهداف لغوية وجغرافية وثقافية، والعمل على توثيق الروابط الثقافية بين أعضائها وتأكيد أن اللغة الفرنسية تمثل كتلة عالمية كبيرة تستطيع أن تواجه المد الأنكلوفوني في العالم، وتبقي على علاقات متينة مع مستعمراتها السابقة من أجل تحقيق مصالح متعددة في كل المجالات، غير أن تغير الظروف وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة، جعلا فرنسا تضيف إلى

البعد الثقافي للفرانكوفونية أبعاداً أخرى سياسية ودبلوماسية،[97] فضلاً عن الجانب الاقتصادي الذي سبقها في هذا المجال.

وتنامت تلك التوجهات في أعقاب بروز العولمة بوصفها تياراً رئيسياً يجتاح العالم منذ مطلع عقد التسعينيات، ولاسيما بعد أن ترسخت أيديولوجيتها في مؤتمر دافوس عام 1993، إذ طرحت الفرانكوفونية لأول مرة من خلال فرنسا الدولة ذات الثقل الأكبر فيها – وقد ساندتها كندا – مسألة "الاستثناء الثقافي" (La Conception Culturelle)[98] في مفاوضات الجات عام 1995، بعد أن نوقشت في مؤتمر القمة الفرانكوفونية الخامس الذي عقد في موريشيوس في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، على حين بُدِّلت التسمية لتصبح "التنوع الثقافي"[99] الذي يرمي إلى التشديد على مفهوم يخاطب جميع الثقافات الأخرى، كما يدعو إلى تنوع الهويات الثقافية في العالم أجمع.[100]

أما الدافع الآخر الذي أوجد حافزاً لإعادة إحياء فكرة الفرانكوفونية، فقد تمثّل بسحب اللغة الإنكليزية جزءاً من بريق اللغة الفرنسية، بعد أن حلّت محلها كلغة للدبلوماسية في العالم ووقوف الفرنسية في مواجهة الإنكليزية عقب تعاظم شأن هذه الأخيرة، مع التنامي المطرد للثورة المعلوماتية المتزامنة مع الدور الريادي الأمريكي في هذا الشأن.[101] بينما شهدت الفرانكوفونية تحولاً جذرياً مع قمة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الفرانكوفونية السابقة التي عقدت بهانوي عام 1997؛ إذ أضافت الفرانكوفونية إلى أهدافها أبعاداً أخرى حينما قرر رؤساء 52 دولة وحكومة إعطاء الفرانكوفونية بعدها السياسي والاقتصادي الكامل بإنشاء المنظمة

الدولية للفرانكوفونية، فصارت تعمل في الوقت ذاته باتجاه تحقيق أهداف وتوجهات جديدة عدة؛ ونتيجة لذلك قُرِّر إنشاء منصب الأمين العام للمنظمة الفرانكوفونية، على أن ينتخب الأمين العام لمدة أربع سنوات للقيام بالمهام السياسية والاقتصادية الجديدة للمنظمة.[102]

مما تقدم يبدو لنا أن الفرانكوفونية قد غيّرت من طبيعة أهدافها وأغراضها وتوجهاتها التي كانت تسعى لتحقيقها منذ انطلاقتها الأولى؛ تبعاً للمتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية التي برزت منذ مطلع عقد التسعينيات؛ إذ تحوّلت بشكل أوسع نطاقاً نحو تعزيز عملية الحوار والتعاون المشترك مع بقية الدول الفرانكوفونية؛ من أجل الوقوف بوجه المخاطر المستجدة التي لا تواجه تلك الدول فحسب، بل فرنسا أيضاً، ولعل من بين أبرز تلك التحديات هيمنة نظام القطبية الأحادية، وظهور العولمة الهادفة إلى "تأحيد" العالم أجمع وتنميطه، وهذا ما سنأتي على تناوله بشيء من التفصيل لاحقاً.

ولا يخفى على أحد أنه في ظل استقلالية المنظمة الدولية للفرانكوفونية وتمتعها بشخصيتها المعنوية والاعتبارية لا يمكن إنكار الثقل الدبلوماسي والسياسي وحجم التأثير الفرنسي في المنظمة، كما يجب تذكر أن علينا التمييز بين السياسة الفرانكوفونية في مرحلة ما بعد الاستعمار في الدول التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة، وبين الأهداف الفرانكوفونية الرامية إلى مواجهة التحديات التي تواجهها الدول الفرانكوفونية كافة بما فيها فرنسا ولاسيما منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

إن الأهداف والتوجهات التي تطرحها الفرانكوفونية المعاصرة والتي تعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية على تحقيقها، توضح لنا طبيعة التغييرات التي طرأت على تلك الأهداف والتي من أبرزها: درء النزاعات داخل النطاق الفرانكوفوني، والتشجع على تعزيز إرادة القانون والديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان. أما في مجال التعاون، فإن المنظمة الدولية للفرانكوفونية عازمة على: تشجيع التنوع الثقافي، وخدمة التربية، ولها دور في جميع المراحل والتدريب، كما أنها تعمل على خدمة الاقتصاد والتنمية.[103] وبشكل أكثر تفصيلاً، فإن الفرانكوفونية تعمل على:

- خدمة السلام

إذ تهتم المنظمة الدولية للفرانكوفونية بالعمل على فض النزاعات في المجال الفرانكوفوني، ولاسيما من خلال التعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية وغيرها.

- خدمة الديمقراطية

وتهتم المنظمة الدولية للفرانكوفونية بتعزيز مبدأ سيادة القانون والديمقراطية وذلك من خلال إيفاد بعثات لمراقبة سير العملية الانتخابية وتعزيز المؤسسات البرلمانية والسلطات القانونية والقضائية ومراقبة الممارسات الديمقراطية في المجال الفرانكوفوني.

- خدمة حقوق الإنسان

وتشجع المنظمة التصديق على الوثائق الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال التعاون بين أعضائها في المؤتمرات الدولية.

- خدمة التعليم

وتسهم المنظمة الدولية للفرانكوفونية في جميع مراحل التعليم، وتشارك في إصلاح النظم التربوية وتساند نشاطات محو الأمية والتعاون على إنتاج كتب مدرسية وتعليم اللغة الفرنسية في مراكزها الإقليمية أو بواسطة التعليم عن بعد فضلاً عن تقديم الدعم لنشاطات البحوث.

- خدمة الاقتصاد والتنمية

وتتولى المنظمة الدولية للفرانكوفونية تنفيذ الإعلان الذي اعتمده مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال في نيسان/ إبريل 1999، من خلال زيادة المشاورات في إطار المفاوضات التجارية الكبرى المتعددة الأطراف، وتعتزم إنشاء مرصد اقتصادي للفرانكوفونية وتعزيز عمل الشباب وخاصة عن طريق إقامة شراكات بين المنشآت في المجال الفرانكوفوني.

- خدمة التنوع الثقافي

تعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية على محاور عدة من أجل مساندة إنتاج المواد السمعية والبصرية وإنشاء الصحف والإذاعات المحلية، وتشجيع انتقال الفنانين وتداول مصنفاتهم، والتعاون مع مختلف المناطق اللغوية، كذلك تنظيم مشاورات من أجل صون هذا التنوع في أثناء المفاوضات الدولية.[104]

مما تقدم يبدو أن أهداف الفرانكوفونية التي طرحت في بدء انطلاقتها قد تغيّرت جذرياً، وذلك بعد أن شهدت الساحة الدولية تحولات سياسية

واقتصادية واستراتيجية مهمة، دفعت بالفرانكوفونية المعاصرة إلى إضافة أهداف جديدة تتناسب وتلك المتغيرات العالمية، لكي تضمن المحافظة على مكانتها في المحافل الدولية، وصمودها بوجه التحديات التي تواجهها.

رابعاً: الفرانكوفونية والمنطقة العربية: تحديات مشتركة وتعاون متبادل

تعد الفرانكوفونية نتاج مرحلة ما بعد الاستعمار - كما سبق القول - إذ إنها فكرة قديمة تم إحياؤها وتبنيها مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، على حين كانت فرنسا قد انتهجت في مطلع الستينيات سياسة تعد حصيلة ما خلفته المرحلة الاستعمارية؛ إذ تمثّلت بانتهاج أسلوب "التعاون الثقافي والتقني" مع عدد من البلدان إبان عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ثم انتقلت نحو أسلوب التحالف والتعاون المشترك منذ مطلع التسعينيات لأسباب سنذكرها لاحقاً.

وكان عدد كبير من الباحثين والدارسين قد غطوا بدراساتهم وبحوثهم تلك المرحلة الاستعمارية وسلطوا الضوء على تأثيراتها في الميادين كافة سواء في التعليم، أو اللغة العربية، أو الهوية الثقافية، وغيرها وبخاصة في دول المغرب العربي، تلك التأثيرات التي بقيت بعد استقلال هذه الدول إن لم تكن قد زادت وطأتها، من دون التطرق إلى

تلك المرحلة وتأثيرات ما خلفته الفترة الاستعمارية إبانها، وهي التي كتب عنها الكثير من المؤلفات وأشبعت بالدراسة والبحث والتحليل؛ لذا فإننا نرى أنه لا فائدة من تكرار الحديث عنها في هذه الدراسة ولاسيما أن التغييرات المهمة والجذرية في ميدان السياسة الدولية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبروز الولايات المتحدة من حيث هي قطب متفرد في ميدان السياسة الدولية فضلاً عن الدور المتنامي لتيار العولمة والتحدي الأنكلوفوني، قد دفعت الدول الفرانكوفونية إلى انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى التحالف في إطار المنظمة الدولية الفرانكوفونية والعمل على تفعيل أسلوب "التعاون المشترك معاً"؛ لأن تلك الأخطار قد ألقت بظلالها على جميع الدول الفرانكوفونية بما فيها فرنسا - الدولة الرائدة التي كانت وراء إطلاق الفرانكوفونية - كذلك الدول العربية التي لم تكن بمنأى عن تلك الأخطار؛ لذا سنحاول تسليط الضوء على أهم تلك التحديات المشتركة، ثم نتناول بعد ذلك أبرز أوجه التعاون الفرانكوفوني ـ العربي الذي ازدادت أواصره بازدياد حجم تلك المخاطر والتحديات التي دفعت بالطرفين نحو تفعيله بشكل أكثر عمقاً وأبلغ إيجابية وفق ما يأتي:

1. الفرانكوفونية والعالم العربي في مواجهة تحديات مشتركة

لقد كان للمتغيرات السياسية التي حدثت على الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أن أصبح العالمان الفرانكوفوني والعربي في مواجهة تحديات مشتركة، لعل من بين أبرزها ما يأتي:

أ. تحدي العولمة والقطبية الأحادية

إن تيار العولمة الجارف لا يشكل اليوم خطراً محدقاً على الدول النامية فحسب، بل على دول متقدمة من بينها فرنسا - وهي الدولة العضو في المنظمة الفرانكوفونية وذات الثقل الأكبر فيها - التي لم تتوانَ عن اتخاذ شتى الإجراءات لغرض مواجهة تحدي العولمة الذي بدأ يطالها في عقر دارها، فضلاً عن الدول الفرانكوفونية الأخرى التي بدأت تتكاتف في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية من أجل التصدي للعولمة أولاً والعمل على دمقرطتها وأنسنتها ثانياً. ومن دون الخوض في تعريفات متعددة تناولت مفردة "العولمة"، يمكننا أن نقول: إنها اقتبست من المصطلح الإنكليزي القديم (Globalization).

وقد أخذت المنظمة الدولية للفرانكوفونية على عاتقها منذ بدء تأسيسها عام 1997، العمل على حشد جهود المنظمات الدولية الأخرى بهدف مواجهة العولمة، وفي ذلك يتحدث الأمين العام السابق للمنظمة الفرانكوفونية الدكتور بطرس بطرس غالي* قائلاً: «خطت الفرانكوفونية في عام 1998 أولى خطواتها على الساحة الدولية معلنة هويتها وخصوصيتها ووحدتها في ظل السياق الراهن للعولمة، وقد أصبح واضحاً في ظل هذا السياق ضرورة وجود نظام اقتصادي وسياسي ولغوي أكثر توازناً».[105]

---

* صار عبده ضيوف، الرئيس السابق للسنغال (1981ـ2000)، الأمين العام الجديد للمنظمة الدولية للفرانكوفونية حين تم انتخابه أميناً عاماً للمنظمة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 ليخلف بطرس بطرس غالي في المنصب ذاته. (المحرر)

لقد أولت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مسألة مواجهة تحدي العولمة أهميه كبرى، وماتزال مستمرة في ذلك من خلال تواصلها في عقد اجتماعات وندوات متعددة بهذا الشأن، فقد عقد مؤتمر باريس في آذار/ مارس 2001 تحت عنوان: «دراسة مجالات لغوية في مواجهة تحديات العولمة»، حضره ممثلو تسع وسبعين دولة تنتمي إلى ثلاثة فضاءات لغوية هي الفرنسية (الفرانكوفونية)، والبرتغالية (اللوزيفونية Lusophone)، والإسبانية (الإسبانوفونية)؛ وذلك بمناسبة الاحتفال العالمي بيوم الفرانكوفونية. وقد تناول المؤتمر في أولويات جدول أعماله مخاطر الهيمنة الناجمة عن العولمة والمحاولات الفرانكوفونية في مواجهتها، وذلك بالتنسيق مع الأطراف الآخرين في محاولة جعل العالم فعلاً عالماً متعدد الأقطاب تدار علاقاته الدولية ديمقراطياً.[106] وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك - رئيس الدولة ذات الثقل الأكبر في المنظمة الفرانكوفونية - قد تحدث في كلمة له ألقاها في مؤتمر منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) الذي عقد أواخر عام 2001 في نيجيريا، منتقداً سياسة العولمة التي يرى أنها تعرض ثقافة مادية يشعر الآخرون بأنها ثقافة عدوانية تعد ساحقة للثقافات الأخرى من خلال مفاهيمها وتطبيقاتها المادية، وأن الرد عليها يجب أن يكون بالتعددية الثقافية، والحل المطلوب - بحسب رأيه - هو الوقوف أمام طغيانها بصورتها المادية والعدوانية من أجل مساعدة من يرغب في المحافظة على هويته وتعدديته الثقافية والدينية.[107]

لقد عملت فرنسا على مواجهة العولمة وفق منظور مختلف، شأنها شأن كثير من الدول الأوروبية الأخرى التي تتصدى لسياسة العولمة القائمة على

التحييد والتنميط بأسلوب جديد، وبعد عقود عدة من النمو والتكامل المتزايدين، فإن القارة القديمة وجدت نفسها اليوم تبحث عن إعادة اكتشاف ذاتها وآثارها من جديد في ظل تحدي العولمة الراهن.[108]

وتدافع حكومة كويبك العضو في المنظمة الدولية للفرانكوفونية هي الأخرى في إطار المنظمة عن خصوصيتها وذاتيتها تجاه هجمة العولمة؛ إذ تدعو مثلاً لويز بودوان (Louise Boduain) وزيرة الدولة للعلاقات الدولية في كويبك، والوزيرة المعنية بالشؤون الفرانكوفونية،[109] إلى جعل العولمة تهتم بالانفتاح على الآخرين لا بالقضاء على الهويات كي يتمكن الجميع - بحسب قولها - من بناء عالم أكثر توازناً، ومن ثم أكثر انسجاماً.[110] على حين يؤكد الكاتب البريطاني باتريك سيل[111] الموقف من العولمة والمدعوم من البلدان الفرانكوفونية بقوله: «إن فرنسا تطرح نفسها بديلاً للنموذج الأمريكي من حيث المجتمع والحضارة والثقافة واللغة بل إنها تطرح نفسها كالحصن الحقيقي أمام سياسة العولمة على الطريقة الأمريكية وعلى الصيغة الأنكلو ـ سكسونية للاقتصاد الليبرالي وعلى شرعية الأقوى، وعلى عالم هو - كما يقول هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسي السابق - عالم تصبح فيه الشركات المتعددة الجنسيات أقوى من الدول ويصبح كل شيء سوقاً».[112]

وتقاوم الفرانكوفونية نظام القطبية الأحادية الذي ساد العالم منذ ما يربو على عقد من الزمن، محذرة من مخاطر تنامي النظام المتفرد في إدارة العالم، يقول في هذا الشأن بطرس غالي: «إن الانتماء إلى الفرانكوفونية مفاده أولاً النضال من أجل قيام عالم متوازن ومتعدد الأقطاب حقاً»، على

حين يضيف أحد منظري الفرانكوفونية: «أن الفرانكوفونية ترياق ضد عالم أحادي القطب»،[113] كما يؤكد شارل جوسلان وزير التعاون والفرانكوفونية الفرنسي السابق: «أن العولمة تحتاج إلى ضوابط وقواعد، وإلا فإنها ستفرض قانونها الخاص لأنها الأقوى، وسيكون ذلك على حساب الآخرين، ولاسيما دول العالم الثالث».[114]

أما البلدان العربية فإنها تجد نفسها هي الأخرى أكثر تعرضاً لمخاطر العولمة التي تعمل على تهميشها بشكل خطير في شتى المجالات، لعل من أبرزها خطرين، أولهما: خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية وغيرها، أو إلى كيانات إقليميه أضخم كالنظام الشرق أوسطي الجديد وترتيبات الشراكة الأوربية المتوسطية. أما ثانيهما: فهو خطر صراع الهويات الذي يمزق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي يهدد سيادته بالتفتت.[115]

يعبّر وزير خارجية فرنسا السابق هوبير فيدرين عن خطر تحدي العولمة للعرب وفرنسا معاً بقوله: «إن العولمة لا تسقط المعطيات الأساسية للعلاقات القديمة بين فرنسا والعالم العربي، وعندما نقول إننا نفضل عالماً متعدد الأقطاب على عالم وحيد القطب، وعالماً يحترم قواعد متعددة الأطراف للعلاقات الدولية على عالم تفرض فيه قواعد أحادية الطرف من الجانب الأقوى، أو عندما نتحدث عن عالم التنوع عوضاً عن عالم الصيغة الواحدة، أعتقد أننا نعبّر كرد فعل على العولمة عن رسالة تتخطى أوربا كما تتخطى فرنسا، فنحن نعيش منذ سنوات في عالم شبه أحادي القطب ولا نجد الأمر مرضياً، فهو قبل كل شيء ينطوي على التمادي والإجحاف».[116]

وهكذا يبدو لنا مما تقدم أن العالم الفرانكوفوني والعالم العربي يواجهان خطراً مشتركاً يتمثل بالعولمة الزاحفة نحوهما من دون توقف، وهيمنة نظام القطبية الأحادية على العالم أجمع، وهذا يقتضي تعاونهما المشترك للوقوف بوجه تيارهما الجارف.

ب. التحديان الإعلامي والثقافي

تواجه الفرانكوفونية مع بدايات القرن الحادي والعشرين تحدياً جديداً يتمثل بالتفوق التقني، ولاسيما الأمريكي، ففي البداية يضرب هذا النوع من التحدي قطاع الإعلام الفرانكوفوني وبخاصة السمعي - البصري في الصميم، فالتقدم التقني العظيم في وسائل الإعلام الأمريكية وما تمتلكه من إمكانات كبيرة مادية وبشرية، سيجعلان النشاط الفرانكوفوني في هذا المجال يواجه تحدياً كبيراً، فيضعف هذا من قدرة الفرانكوفونية على إيصال صوتها إلى العالم.

ولعل في مقدمة التقنيات الحديثة التي تفوق فيها الجانب الأمريكي على العالم الفرانكوفوني شبكه الإنترنت التي أصبحت بحق نافذة العالم، على حين هيمنت اللغة الإنكليزية على عمل الشبكة بصورة شبه مطلقة، وعملت على إقصاء الفرنسية بشكل يلفت النظر. ووفق ما ذكرناه من قبل فإن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان قد عبر في أثناء المؤتمر الخامس للفرانكوفونية الذي عقد في نهاية عام 1995 في كوتونو (Cotonou) الميناء الرئيسي وكبرى مدن دولة بنين عن قلقه من اختلال التوازن الإعلامي ورجاحة الكفة لمصلحة اللغة الإنكليزية على شبكه الإنترنت.[117] على حين وجه وزير الثقافة الفرنسي السابق تنبيهاً وإنذاراً في صحيفة

لوموند (*Le Monde*) إلى الفرانكوفونية عام 1996، حذر فيهما من خطر هيمنة الإنكليزية ـ الأمريكية، على وسائل الإعلام العالمي، ولاسيما شبكة الإنترنت؛ إذ قال: «إن الإنترنت يشكل من اليوم إلى ما شاء الله من الزمن خطراً على الثقافة الفرنسية، لا لأن 90٪ من وثائقه منشورة باللغة الإنكليزية ـ الأمريكية فحسب، ولا لأن شبكة الإنترنت أمريكية، ولكن لأن فسحة الإنترنت تمتد متسارعة بحيث تصير بسعة ذاكرة العالم وحجمها، طولاً وعرضاً وعمقاً وارتفاعاً، فما هو حاضر فيها حاضر للعالم وما هو غائب عنها غائب عالمياً». [118] وفي الشأن ذاته، يؤكد وزير التعاون الدولي والفرانكوفونية شارل جوسلان، قائلاً: «لقد كنا دائماً نخشى الهوة الرقمية لا من حيث هي مشكلة تكنولوجية صرف ولكن من حيث هي قضية تنمية». [119]

ولعل العجز في الجانب المالي لأجهزة الإعلام الفرانكوفونية يحد كثيراً من توسيع دائرة نطاقها ونشاطاتها، ففي هذا الوقت الذي علت فيه النداءات لمقاومة هيمنة الثقافة الأمريكية قلصت الموازنات المالية للقنوات الفضائية الفرانكوفونية، حتى إن فروع القناة الفضائية الفرانكوفونية الرسمية (TV5) وقناة فرنسا الدولية (CFI) المستفيدة الوحيدة من القروض الكبيرة، بعيدة عن امتلاك الوسائل لتلبية طموحاتها المعلنة، فهي تدفع أقل من 9 ملايين فرنك مقابل الأفلام والمسلسلات الناطقة بالفرنسية وترجمتها – ولا يمكن شراء فيلم يعرض على محطة تعمل على النظام الهرتزي بأقل من 90 ألف فرنك أو يمكن أن يتخطى ثمنه مليون فرنك – لذا يبدو بدهياً ذكر أنها لا تعرض جديد ما ابتكرته السينما الفرنسية. [120]

وقد دفع التحدي الثقافي الذي يواجه الفرانكوفونية، ولاسيما منذ مطلع عقد الستينيات من القرن الماضي، فرنسا – الدولة الفرانكوفونية الرائدة – إلى المناداة بـ«الاستثناء الثقافي» الذي تحور إلى «التنوع الثقافي» – كما سبق أن أشرنا – ويهدف إلى حماية المنتجات الثقافية لا لفرنسا فحسب، بل للبلدان الفرانكوفونية أجمع؛ في مواجهة مخاطر اكتساح ثقافة العولمة للعالم الفرانكوفوني، التي استشفتها فرنسا وكندا على وجه الخصوص منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. [121] وفي ذلك يقول الرئيس الفرنسي جاك شيراك ضمن محاضرة ألقاها في قصر الإليزيه في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، في مؤتمر بعنوان: "العولمة في مطلع القرن الحادي والعشرين": «إن نتيجة العولمة هي "التأحيد" الذي يقود إلى تراجع الإنسانية، وإلى انكفاء الهويات أيضاً، إن مطالبتنا بالتنوع الثقافي تعدّ في قلب حركة الفرانكوفونية التي تجسد بعداً مهماً وأصيلاً لعالم متعدد الأقطاب، اليوم وغداً». [122]

وفي الوقت الذي تدافع فيه فرنسا عن اللغة الفرنسية بوصفها أداة مهمة في مجال الإعلام الفرانكوفوني، تظهر أصوات من داخل فرنسا تعارض استخدام اللغة والثقافة الفرنسيتين من حيث هما واجهتان للإعلام الفرنسي خاصة والفرانكوفونية عامة، فها هي ذي ماري ميسيه (Marie Misier) الرئيس والمدير العام لشركة فيفندي يونيفرسال تتوجه إلى الصحافة قائلة: «لا تحدثونا بعد الآن عن التخلف الفرنسي، لقد انتهى، فهناك اليوم جيل جديد من رجال الأعمال في فرنسا لا يشبه النموذج التقليدي الذي يتكلم الفرنسية فقط، ويعتقد أن الثقافة الفرنسية هي الأفضل في العالم، توقفوا عن ذلك، إن فرنسا

تتقدم» . [123] على حين رد وزير خارجية فرنسا السابق هوبير فيدرين على تلك التصريحات قائلاً : «إذا سئلنا : هل ندافع عن لغتنا؟ أجبنا ثلاث مرات نعم : علينا ألا نقبل الاتهام بالتخلف إذا ما دافعنا عن لغتنا ، فبحجة أن الدفاع عن اللغة بالغ أحياناً في النقاوة والبيروقراطية أو التزمت ، ينفر قسم كبير من النخب من هذا الدفاع الذي مازال حيوياً بالنسبة إلى هويتنا» . [124]

أما العالم العربي ، فهو الآخر يواجه تحديات جمة في مجال الإعلام وذلك من خلال الغزو الثقافي الذي ازدادت وطأته في ظل سياسة العولمة الراهنة ، فأصبحت الثقافة العربية عرضة لشتى أنواع التغلغل الثقافي الذي يعمل على تشويه هويتها والنيل من عظمة آثارها وتراثها في ظل الانتشار الواسع للقنوات الفضائية وتقنية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ؛ إذ يجد فيه العالم العربي نفسه غير قادر على صد موجات الغزو الثقافي الرامي إلى مسخ الهوية الثقافية العربية واستلابها ، من دون أن يدخل في مشروعات تعاون وشراكة مع دول ومنظمات دولية يمكن أن تسانده في هذا المجال .

ويواجه العالم العربي مخاطر العولمة والهيمنة الثقافية بأبعادها المختلفة التي هي قمع وإقصاء للخصوصية ، وفي المجال الثقافي هي - تحديداً - إرادة اختراق الآخر وسلب خصوصيته ، ومن ثم إزالته من العالم ، إنها اختراق للهوية الثقافية العربية وتمييع لها ، وهي بذلك تهدد السيادة الوطنية للدول العربية أيضاً فضلاً عن تهديدها لهويتها الثقافية ، وذلك من خلال اتخاذ السوق العالمية أداة إخلال بالتوازن . وبدلاً من الحدود الثقافية والوطنية والقومية ،

تطرح أيديولوجية العولمة حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك . [125]

مما تقدم نرى أن التحدي الإعلامي الذي تواجهه الفرانكوفونية ، والمتمثل بهيمنة الثقافة واللغة الأنكلوسكسونيتين على الإعلام في العالم أجمع ، فضلاً عما تطرقنا إليه من نوازع عدم الاهتمام التي بدأت تظهر لدى عدد من الوزراء وكبار مسؤولي شركات الاتصالات ومؤسسات الإعلام الفرنسية بتوجيهات السياسة الإعلامية الفرانكوفونية ، وهذا يدل على أن الفرانكوفونية تواجه تحديات حقيقية في مجالي الإعلام والثقافة ، يشاركها في ذلك العالم العربي الذي يواجه تحديات مماثلة لعلها أشد وطأة وأعمق تأثيراً .

ج . التحدي الأنكلوفوني

تحتل اللغة الفرنسية المرتبة التاسعة بين لغات العالم تسبقها لغات عدة من بينها العربية ، ولا يتجاوز عدد المتكلمين بها من حيث هي لغة أولى 170 مليون فرد ، منهم سكان المقاطعات الفرنسية (Dom-Tom) ، على حين تتعرض الفرانكوفونية لمنافسة شديدة على المستوى الثقافي من الكومنولث البريطاني الذي يعد المقابل الأنكلوفوني لها ؛ إذ يضم الأخير 1.7 مليار فرد يتحدثون الإنكليزية بنسبه 30٪ من سكان العالم ، بينما لا تضم الفرانكوفونية سوى 500 مليون فرد . [126]

ومن الجدير بالذكر أن الإنكليزية تأخذ قصب السبق داخل فرنسا ، سواء في مرافق المبادلات التجارية والتقنية والإشهار ، وفي الدبلوماسية والمجال العلمي والطبي أيضاً ، فضلاً عن اعتمادها في المؤتمرات والمجلات

المتخصصة، وإن قرار مدير معهد باستور في باريس بنشر المقالات العلمية بالإنكليزية في مجلة (*Annales d'Histoire Economique et Sociale*) يعد حادثة مهمة تدل على تسرب اللغة الإنكليزية إلى المجتمع الفرنسي.[127] وهذا يجعل الأكاديمية الفرنسية تعبر باستمرار عن شكوى من «العقلية التنصلية» إزاء واجب استخدام اللغة الفرنسية.[128] على حين لجأت فرنسا أخيراً إلى سياسات وتشريعات لوقف مد اكتساح لغة شكسبير للمجتمع الفرنسي، وتأتي تحذيرات عدة من كبار المسؤولين الفرنسيين حول خطر غزو اللغة الإنكليزية هذا؛ إذ وضع من بينهم رينيه إيتامبل (René Etiemble) وهو واحد من أكبر المتخصصين الأكاديميين في الأدب المقارن وأستاذ الأدب المقارن في جامعة باريس الثالثة كتاباً بعنوان: **هل تتكلمون الفرنجلي*** (*Parlez-vous Franglais?*)؛ وهذا يدل على أن الإنكليزية صارت جزءاً من الفرنسية العادية في الحديث اليومي.[129] ونقرأ في دراسة تصب في اتجاه حماية اللغة الفرنسية من هيمنة اللغة الأنكلو ـ سكسونية داخل فرنسا تحديداً «أن مستقبل المجموعة الفرانكوفونية يتعلق إلى حد كبير بقدرة فرنسا على الدفاع عن لغتها وثقافتها داخل أراضيها».[130]

إن عدداً من الفرنسيين، ومن بينهم النائبة الفرنسية في البرلمان الأوربي كاترين لالوميير (Catherine la Lumière)، يسوغون أسباب تقهقر اللغة الفرنسية وما انتابها من ضعف وترد بـ: «أن على الفرنسيين تأنيب أنفسهم من جراء ذلك التقهقر في اللغة الفرنسية، وإذا كانت فرنسا تشعر بوجود

* صدر عام 1964. (المحرر)

من يحاول إضعافها وتخشى رؤية ثقافتها ولغتها مهددتين، فالسبب في ذلك يرجع إلى إهمالها، فإذا اعتقدت مدفوعة بكبريائها وربما عدم وعيها أنها غنية بتراث ثقافي قديم ذي بريق قوي، وأن هذا التراث لا ينضب معينه ولا يمكن تدميره، ولاسيما في مواجهة الثقافة الأمريكية التي تحظى بخاصة في مجال السمعيات والبصريات، بوسائل إنتاج وتوزيع عظيمة، فإنه لا يجب الاكتفاء بأن نكون "وعاء من الفخار" أمام "وعاء مصنوع من الحديد"، إن ثقافتنا في حاجة إلى التنظيم والتطوير وعلينا أن نستعين بالديناميكية وبالحداثة معاً».[131]

وتبلغ نسبة تعلم الإنكليزية من حيث هي لغة أولى حية في المعاهد الإدارية الفرنسية (81٪) من إجمالي تعليم اللغات الحية فيها. ويقول عدد من المهتمين الفرنسيين بهذا الشأن: إن تعليم اللغة الإنكليزية في فرنسا والدول الأوربية الأخرى مثل "حصان طروادة" لغرض "أمركة" الأوربيين الشاملة، على حين يذكر رئيس تحرير صحيفة **لوموند**: «أن عدداً كبيراً ومتزايداً من المهن في فرنسا بات الحصول على إحداها مستحيلاً من دون إتقان اللغة الإنكليزية وقبل أي شرط آخر، فالإنكليزية أصبحت اللغة العالمية الأوسع انتشاراً والمدللة في العالم».[132]

لقد بلغ عدد الاصطلاحات الإنكليزية المرصودة لأن تطرد من الاستخدام الفرنسي التقني عام 2000 بناء على توصيات لجنة الاصطلاح الفرنسية هو 8000 مصطلح،[133] ولعل هذا ما أدركه عدد من المسؤولين الفرنسيين، ومن بينهم المفكر المعروف جاك أتالي، فهو يؤكد: أن

التحولات التكنولوجية ستؤثر تأثيراً كبيراً على اللغة، وفي المراحل الأولى ستجعل الإنترنت مسيطرة مثل اللغة الإنكليزية التي أصبحت أكثر تداولاً، ونلمس ذلك من خلال الهيمنة الكبيرة لهذه اللغة على وسائل التسلية والترفيه كافة في الشبكة، وأيضاً الطريقة التي تنطلق بها الجامعات الأنكلوسكسونية في الأسواق التعليمية على الإنترنت وهدفها تعليم قيمها لملايين الطلاب في أنحاء العالم.[134] وتشير الدراسات إلى أن اللغة الإنكليزية تستحدث تسعة آلاف كلمة في السنة، في وقت لا تستحدث اللغة الفرنسية إلا عدداً محدوداً من الكلمات.[135]

ومثلما يواجه العالم الفرانكوفوني مخاطر التحدي الأنكلوفوني، فإن العالم العربي هو الآخر يواجه التحدي ذاته إن لم يكن أكثر خطورة على الرغم من أن العربية تأتي في المرتبة السادسة في الترتيب بين لغات العالم من حيث عدد الناطقين بها.[136] ولعل اللغة العربية تواجه تحدياً كبيراً في مواجهة الهجمة الأنكلوفونية ولاسيما في إطار المنظومة المعلوماتية، وهذا ينذر بفجوة لغوية سوف تفصل العالم العربي عن بقية الأمم التي دخلت لغاتها عضوية (نادي المعلومات العالمي)، في وقت بقيت فيه العربية تشكو أزمتها الحالية. فعلى سبيل المثال نجد أن الحضور المعرفي العربي على الإنترنت ضعيف جداً مقارنة بكثافة حضور بعض الثقافات الأخرى، وما ذلك إلا دليل على ندرة المجلات العربية الإنترنتية باللغة العربية، في وقت صار فيه حضور لغة الضاد على الإنترنت رهاناً في حد ذاته لمواجهة الأنكلوفونية. أما استبعاد اللغة العربية بحجة الصعوبات التقنية التي

تطرح، أو عدم استيعابها مفاهيم العصر المعلوماتي، فسيؤديان في نهاية المطاف إلى خلق مضامين ثقافية عرجاء وتلفيقية ملحقة بغيرها.

مما تقدم نرى الفرانكوفونية والعالم العربي معاً يواجهان التحدي الأنكلوفوني مجتمعاً مع التحديات الأخرى التي سبق ذكرها، وهذا يدفع الطرفين إلى التعاوَن والتحالف من أجل صد تلك التحديات، ومواجهة تلك المخاطر التي تتربص بهما مع بدايات القرن الحادي والعشرين.

2. أوجه التعاون المشترك بين العالم العربي والعالم الفرانكوفوني

لقد أبقت فرنسا – البلد الذي له الوزن الأكبر في الجماعة الفرانكوفونية – في مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار، على سياسة التعاون مع مستعمراتها السابقة في مجالات متعددة ولاسيما الثقافية والاقتصادية والعسكرية، من أجل تثبيت مواقعها الموروثة عن الفترة الاستعمارية.[137] على حين سوغت أهمية سياسة التعاون والتحالف بين فرنسا والعالم العربي برغبة فرنسا في التشبث بمصالحها في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولاسيما مع تنامي الوجود الأمريكي في المناطق الأنكلوفونية؛ وعلى وجه الخصوص في مواقعها التاريخية المتميزة في أفريقيا.[138]

إن التحديات التي بدأت تواجهها فرنسا منذ مطلع التسعينيات قد دفعت بها نحو تغيير طبيعة سياستها تجاه الدول الفرانكوفونية – كما أشرنا – لتضيف إلى سياسة "التعاون الثقافي والتقني" أسلوب "التحالف والشراكة"، وهذا ما حدث مع عدد من الأقطار العربية، ولاسيما تلك المنضوية تحت لواء المنظمة الفرانكوفونية. وقد جُسِّد التحول في السياسة

الفرانكوفونية بشكل أكثر وضوحاً منذ إنشاء المنظمة الدولية للفرانكوفونية، الذي أقر في قمة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السابقة التي عقدت في هانوي عام 1997؛ إذ غيّرت الفرانكوفونية طبيعتها وبنيتها عندما أضافت البعدين السياسي والاقتصادي إلى البعد الأول المتمثل بالثقافي كما ذكر من قبل.[139] وإلى جانب دفاع الفرانكوفونية عن التنوع الثقافي والتعدد اللغوي، صارت تسعى في أواخر عقد التسعينيات نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.[140]

ويؤكد هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا السابق متانة العلاقات بين فرنسا - حامله لواء الفرانكوفونية - والبلدان العربية في عصر العولمة بقوله: «إن العولمة لا تسقط المعطيات الأساسية للعلاقات القديمة بين فرنسا والعالم العربي».[141] على حين يؤكد بطرس غالي: «أن الفرانكوفونية لا تستطيع وحدها أن تواجه العالم إلا إذ تحالفت مع العالم العربي والإسباني والبرتغالي»،[142] وهو بذلك يشدد على ضرورة توحيد الآراء وتكثيف الجهود من أجل مواجهة مخاطر العولمة في تلك الفضاءات.

ونحاول الإشاره هنا إلى طائفة من أوجه التعاون المشترك بين العالمين العربي والفرانكوفوني، ففي 21 نيسان/ إبريل 1999 تم التوقيع على بروتوكول تعاون بين المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية يهدف إلى تدعيم التعاون بين الطرفين، ونُظر إلى حوار الثقافات على أنه يشكل أحد الحلول الملائمة لمواجهة سياسة الاستقطاب والهيمنة.[143] كما شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في المؤتمر السابع للمركز العربي الأوربي حول "مستقبل القدس العربية" الذي عقد في الدار البيضاء في

الفترة 23ـ25 شباط/ فبراير 1999، وبعد قمة مونكتون في كندا في العام ذاته شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في مائدة مستديرة حول القدس قامت بتنظيمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالمعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن في الفترة 13ـ15 كانون الأول/ ديسمبر 1999.[144] وبمبادرة من المنظمة الدولية للفرانكوفونية، عقدت ندوة "الفرانكوفونية والعالم العربي: حوار الثقافات" في رحاب معهد العالم العربي بباريس يومي 30 و31 أيار/ مايو 2000، نظمت بالتعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومعهد العالم العربي. وقد تمخضت مناقشاتها وجلساتها عن مواقف عدة، وكان في مقدمتها تنمية التوجهات الرامية إلى التعدد اللغوي والثقافي، وكان اهتمام المشاركين مركزاً على اقتراح التوصيات الآتية:

في مجال مواجهة الثورة الإعلامية وظهور اللغات الوطنية على الإنترنت وتحدياتهما، تم تأكيد ضرورة الدفاع عن كيان فرانكوفوني متعدد، تجد اللغة العربية ضمنه مكانتها كاملة. وفي مجال مواجهة العولمة تمت الإشارة إلى ضرورة أن يجسد العالمان العربي والفرانكوفوني قيماً تتميز عن القيم التي تبشر بها العولمة. وبشكل عام أوصت المقترحات بضرورة العمل على تغيير التصورات والرؤى وذلك بتغيير الدور المفيد الذي تقوم به الفرانكوفونية والعالم العربي، فضلاً عن ترسيخ قيم الحوار بين الثقافات، وقيم الديمقراطية والتفاهم بين الشعوب.[145] وأكّدت أيضاً أن الحوار بين الثقافتين العربية والفرانكوفونية إنما يعني فيما يعنيه السعي للمحافظة على خصوصية الثقافة والعمل على ازدهارها، لأن العولمة يمكن

أن تصبح مرادفاً للقولبة والنمطية وإلغاء الفروق الثقافية واللغوية، وهذا يعد تسطيحاً لها فضلاً عن أنها سوف تخلق سيادة عالم أحادي القطبية، مما يعني بوادر نذر لأفول الديمقراطية على الصعيد الدولي.[146]

وشهد لبنان مثلاً ندوات ثقافية متعددة في إطار التعاون العربي - الفرانكوفوني، ففي عام 2001 عقدت ندوتان أولاهما في مقر الحركة الثقافية بأنطلياس تحت عنوان: «الفرانكوفونية اللبنانية/ ثقافة وإنسانية» وثانيتهما في فرع كلية الآداب بمدينة طرابلس، كان عنوانها: «الفرانكوفونية والحوار بين الثقافات في العالم العربي»، وتبارى أكاديميون وكتاب وشعراء ومفكرون لبنانيون وفرنسيون في الندوتين في الحديث عن هذه الحركة الثقافية والسياسية معاً، وما تؤديه في مواجهة تحديات العولمة، ناظرين إلى أن «لبنان في سياق العولمة، هو طالب فرانكوفونية». وقد تحدث عدد من المفكرين والأكاديميين في الندوتين، كان من بينهم الوزير السابق الدكتور جورج قرم، والدكتورة تيريز دويهي حاتم وغيرهما.[147]

أما بشأن التعاون العربي - الفرانكوفوني في مجال نشر الكتب والمطبوعات، فإن الكثير من دور النشر الفرنسية مهتم بالثقافة العربية وبخاصة دار نشر (لارماتان)، كذلك تقوم دار النشر الفرنسية (سندباد) التي أسست عام 1972، بنشر قوائم بالمؤلفين في العالم العربي ممن يكتبون بالعربية والفرنسية؛ وقد أصدرت (لارماتان) 1200 عنوان عام 1999 منها 84 عنواناً لمؤلفين عرب تناولوا النقد، والمقال، والقصة، والرواية، والشعر، والمسرح. على حين أصدرت دار نشر (Actes Sud) عام 1995 مجموعة جديدة من الكتب العربية، وهي مجموعة مقروءة بكثرة. أما

معهد العالم العربي بباريس فيقوم بتنظيم صالون للكتاب الأورو - عربي كل عامين بشكل مستمر.[148] كما شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في الندوة الدولية حول «ثقافة السلام والقضايا العربية» التي نظمها مركز زايد للتنسيق والمتابعة التابع لجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) للفترة 27 - 29 آذار/ مارس 2001، أكّدت فيه المنظمة الفرانكوفونية اهتمامها الكبير بالعمل من أجل ترسيخ السلام وثقافته، ولاسيما في شعارها «حوار الثقافات» الذي يعد عنصراً أساسياً في استراتيجيتها.[149] على حين أن قمة الدول الفرانكوفونية التاسعة التي عقدت في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2002 بمشاركة 56 رئيس دولة وحكومة يمثلون أكثر من 500 مليون شخص، كانت دعماً كبيراً لتفعيل التعاون بين الفرانكوفونية والعالم العربي وتعزيزه عامة، وفي لبنان خاصة، تلك القمة التي حملت عنوان «حوار الثقافات» وناقشت عدداً من القضايا ليس في المجال الثقافي فحسب وإنما في المجالات السياسية والاقتصادية أيضاً كما أشرنا من قبل.[150]

خامساً: الفرانكوفونية المعاصرة والعالم العربي

هنالك سبع دول أعضاء في جامعة الدول العربية، هي أعضاء أيضاً في المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وهذه الدول هي: مصر وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ولبنان، على حين بقيت دولتان خارج إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية كانتا مستعمرتين فرنسيتين سابقاً، وهما الجزائر وسوريا اللتان لم تنضما إلى

المنظمة إلى الآن. وقد علّق الرئيس الفرنسي جاك شيراك على موقف الجزائر بعدم الانضمام في مقابلة أجرتها معه مجلة **عربي** الصادرة باللغة الفرنسية، حينما قال: «أرحب بانضمام الجزائر إلى المنظمة الفرانكوفونية في أي وقت تشاء، إن الجزائر بلد كبير تستخدم فيه اللغة الفرنسية بصورة شائعة وجامعاتها تتعاون مع الوكالة الجامعية للفرانكوفونية، هذا خيارها وأنا أحترمه بدافع روح التفاهم والمودة العميقة التي تميز العلاقات بين الجزائر وفرنسا».[151] ولعل التأثيرات الفرانكوفونية في العالم العربي تجد لها مجالات متعددة سوف نتناول أبرزها فيما يأتي:

1. مجال اللغة الفرنسية

يوجد تباين واضح بشأن وضع اللغة الفرنسية في البلدان العربية، فهي لغة ثانية في كل من لبنان وتونس والمغرب ولكنها تعد بمنزلة لغة أجنبية في بلدان مثل مصر والأردن وسوريا، غير أنه منذ حوالي عقد من الزمن يلاحظ أن هنالك محاولات لاستئناف تعليم الفرنسية في المدارس أو لتعزيزها، وذلك في جميع البلدان المشمولة بالدراسة.[152] على حين تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن 45٪ من سكان لبنان هم فرانكوفونيون كلياً أو جزئياً. وينظر بوضوح إلى أن اللغة الفرنسية مازالت تتفوق على الإنكليزية بفضل تأصلها التاريخي لدى شبكة واسعة من التعليم المدرسي والجامعي الفرانكوفوني اللبناني.[153] ومن أجل توطيد التعاون بين الفرنسية والعربية يرى محمد ميلد مدير المعهد العالي للغات بجامعات تونس، أن هناك ثلاثة توجهات لمعالجة المشكلات المطروحة وهي:

- التوطئة اللغوية لإيجاد صلة أفضل بين الفرنسية والعربية ونبذ التصورات التي تنطوي على دوافع الصراع.
- التربية من أجل التأثير في التصورات التي تكونت لدى التلاميذ عن اللغتين العربية والفرنسية وتهيئة الظروف الملائمة لبزوغ ثقافة تعلي شأن التسامح والسلم والأمن.
- تعزيز البحث الذي يمكن أن يوطد مراصد اللغة الفرنسية وتقوية وظيفتها المتعلقة بتقويم المدارك اللغوية.[154] وفيما يأتي عرض لواقع اللغة الفرنسية في عدد من الأقطار العربية:[155]

الجزائر

برغم أنها غير منضوية رسمياً تحت لواء المنظمة الفرانكوفونية، فإنها تعد البلد الثاني في العالم من حيث عدد الفرنكوفونيين (50٪ من السكان يتحدثون الفرنسية). على حين أعطى تسنم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة مهام قيادة الدولة في نيسان/ إبريل 1999 دعماً واضحاً للغة الفرنسية في البلد، ولاسيما في وسائل الإعلام وفي الاستخدامات العامة للغة في الميادين الأخرى.

المغرب

يقدر فيها عدد الفرانكوفونيين الحقيقيين بنحو خمسة ملايين، وعدد الطلبة الذين يدرسون الفرنسية زهاء 70 ألفاً، على حين توجد لغات حية أخرى أقل استخداماً مثل الإنكليزية والإسبانية، وغيرهما تدرّس في عدد من المدارس الثانوية.

تونس

لعل النخب الفكرية والاقتصادية هي الوحيدة التي تتضح لديها ازدواجية اللغة الحقيقية؛ فقد عُززت توجهات التعريب في تونس منذ صدور بيان مجلس الوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1999، فهو يدعو إلى دعم التشريعات المتعلقة بالتعريب في الإدارة التونسية، ولاسيما ما يتعلق منها بإكمال تعريب شبكة المعلوماتية في الإدارة التونسية والمؤسسات العامة في فترة لا تتجاوز 31 كانون الأول/ ديسمبر 2000، وإنجاز المعاجم الخاصة بإنشاء قاعدة معارف تتعلق بالموضوعات التقنية العربية في شتى المجالات المعرفية وذلك قبل نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2001.

مصر

على الرغم من الهيمنة المتنامية للإنكليزية في هذا البلد، فإن الفرنسية - أولاً - لم تزل تتمتع بمركز متميز، كما أن جميع النخب الفرانكوفونية - ثانياً - أسست ثقافتها في المدارس الرهبانية والليسيات الإكليركية الفرنسية، على حين تتجه طائفة من الشباب نحو دراسة اللغات الأجنبية عامة، والفرنسية خاصة، بوصفها أداة للثقافات المتميزة ووسيلة للنفاذ إلى الحياة العملية والوظيفية.

لبنـان

تبعاً للمناطق والمقاطعات فإن الفرنسية يمكن أن تعد لغة ثانية أو لغة أجنبية، وهي تأتي متقدمة على اللغة الإنكليزيـة، ولاسيما في وسائل

الإعلام؛[156] إذ تبلغ نسبة البث التلفازي اللبناني بالفرنسية 7.5٪ من نسبة البث الكلي.[157]

جيبوتي

اللغات الرسمية فيها، هي الفرنسية والعربية التقليدية التي تعد لغة الإدارة والتعليم منذ بداية المرحلة الابتدائية، وتشغل الفرنسية مكانة متميزة إلى جانب اللغات الوطنية: (الصومالية، والأفارية، والعربية).

جزر القمر الإسلامية

تشكل اللغة الفرنسية فيها مكانة مهمة على الرغم من أن دستور عام 1992 قد جعل (لغة كومور) لغة رسمية إلى جانب اللغتين الفرنسية والعربية، وقد خضعت مناقشات البرلمان لهاتين اللغتين الأخيرتين، على حين تمثل الفرنسية لغة الإدارة المكتوبة، ولاسيما في جميع الأوامر التعليمية ماعدا التعليم الإسلامي (خارج المدارس والكليات.

موريتانيا

يمكن تقدير عدد الفرانكوفونيين الحقيقيين بنحو 120 ألف شخص، على حين أن المتكلمين بالفرنسية كلياً أو جزئياً هم أكثر بكثير من ذلك. وتعد الفرنسية بشكل تقليدي في هذا البلد لغة ثانية، على حين أن التعديل المهم لنظام التعليم في نيسان/ إبريل 1999، جعل من اللغة الفرنسية لغة التعليم في جميع المجالات العلمية في الجامعات؛ وقد شكّل هذا بالتأكيد

تحولاً كبيراً في واقع اللغة في هذا البلد لأن الفرنسية عرفت من حيث هي لغة تعليم بالتساوي مع العربية على الرغم من محاولات التعريب الشامل التي بقيت قوية.[158]

ولابد أن نذكر أن هناك ما يقارب عشرين مليون عربي يستخدمون اللغة الفرنسية لغة ثانية أو ثالثة.[159] انظر الجدول رقم (1) الذي يبين واقع اللغة الفرنسية في عدد من البلدان العربية.

كما ينبغي لنا أن نميز في علاقة اللغة والثقافة الفرنسيتين في المنطقة العربية بين بلدان المشرق وبلدان المغرب، ففي بلدان المشرق - ومنها لبنان - لا تشكل اللغة والثقافة الفرنسيتان تهديداً حقيقياً للثقافة العربية، بل إنها توظّف من أجل تحقيق عملية موازنة مع الثقافة الأنكلوسكسونية الزاحفة، التي تهدد الثقافة العربية كونها مصدراً للفكر الأحادي كما سبق أن ذكرنا. أما في بلدان المغرب العربي فاللغة والثقافة الفرنسيتان تمثلان منافسة قوية للغة والثقافة العربيتين في عقر دارهما، وتظهر حقيقة المنافسة من خلال ارتباطهما بصراعات اجتماعية داخلية، ولعل سياسة التعريب التي تتبعها بلدان المغرب العربي في أعقاب الاستقلال عن فرنسا هي خير مثال على محاولة التصدي لهيمنة اللغة والثقافة الفرنسيتين وتحدياتهما في تلك البلدان.

الجدول (1)
واقع اللغة الفرنسية في عدد من البلدان العربية

البلد	اللغة الرسمية	لغات أخرى	موقع اللغة الفرنسية
الجزائر	العربية	الفرنسية	لغة أجنبية ولغة ثانية
جزر القمر الإسلامية	الفرنسية والعربية	كومورية (مزيج من العربية والسواحلية)	لغة رسمية
جيبوتي	الفرنسية والعربية	الصومالية والعفرية	لغة رسمية
مصر	العربية	الإنكليزية والفرنسية	لغة أجنبية ولغة التعليم
لبنان	العربية	الفرنسية والأرمنية والإنكليزية	لغة ثانية ولغة التعليم
المغرب	العربية	لهجات بربرية والفرنسية	لغة ثانية ولغة التجارة والإدارة والدبلوماسية
موريتانيا	العربية	الوولفية والسونيكية والبولارية	لغة ثانية ولغة التعليم
سوريا	العربية	الكردية والأرمنية والآرامية والفرنسية والإنكليزية	لغة أجنبية
تونس	العربية	الفرنسية	لغة ثانية ولغة التجارة

المصدر: *État de La Francophonie dans le Monde, Donneés 1999-2000* (Paris: La Documentation Française, 2001), 471.

2. التعليم

تتفاوت نسب التعليم باللغة الفرنسية في البلدان العربية من قُطر إلى آخر؛ إذ نجد في لبنان على سبيل المثال، أن الدولة أقرت مبدأ التعليم المبكر باللغات الأجنبية وعلى وجه الخصوص الفرنسية، وتأتي دولة لبنان في الصف الأول على مستوى المنطقة العربية ككل في هذا المجال، فالكثير من

هذه المناهج المدرسية يدرّس باللغة الفرنسية، التي تعد اللغة الثانية في البلد. ويذكر الأكاديمي الفرنسي باسكال مونان في إحصائية أعدها، أن 45٪ من سكان لبنان هم فرانكوفونيون كلياً أو جزئياً. ويظهر بوضوح أن اللغة الفرنسية مازالت تتفوق على الإنكليزية بفضل تأصيلها التاريخي مرتكزة على شبكة واسعة من التعليم المدرسي والجامعي الفرانكوفوني اللبناني.[160]

أما في الأردن فقد لوحظ أول مرة في تاريخ هذا البلد، أنه قد تم توسيع الخيارات المتاحة أمام الطلبة الأردنيين للتعلم باللغة الفرنسية، ويجري تدريس الكثير من المناهج الدراسية في تونس والمغرب باللغة الفرنسية، إلا أنه ليس كما كان عليه الأمر في العقود الماضية، ومما يؤكد حضور اللغة الفرنسية التي هي اللغة الثانية للتعليم المدرسي في تونس والمغرب ولبنان وفي التعليم الجامعي أيضاً - تعبيراً عن رابطة العلاقات بين السبب والنتيجة القائمة بين التعليم المدرسي والجامعي - أن هذه البلدان الثلاثة، أصبحت اللغة الفرنسية فيها لغة التخصصات العلمية والتقنية. كذلك لوحظ إنشاء أقسام جامعات فرانكوفونية في مصر ولبنان، معنية ببعض جوانب البحث العلمي المتقدم، كالبحث المتخصص في تقنيات زراعات حوض البحر الأبيض المتوسط وهندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما هو الشأن في لبنان. أما ما يتعلق بعلاقة اللغة بالبحث العلمي، فإن اللغة الفرنسية تواجه اليوم رهاناً كبيراً في العالم العربي في مجال عالم الحاسبات الإلكترونية والبرمجيات.[161] وفيما يأتي إحصائية لواقع التعليم باللغة الفرنسية في عدد من البلدان العربية:

مصر

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية (1,500,000) شخص، وتدرس الفرنسية في مصر بوصفها لغة أجنبية لحوالي 90٪ من التلاميذ في المرحلة الثانوية، وقد أدخلت في المرحلة الابتدائية منذ عام 1995.

تونس

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية (1,200,000) شخص، وتقدم المراكز الفرنسية المفتوحة في تونس منحاً للمتعلمين، على حين يتم تعليم اللغة الفرنسية للتلاميذ بدءاً من السنة الثالثة للمرحلة الابتدائية وبواقع 10 ساعات أسبوعياً، أي بمعدل 1200 ساعة خلال 4 سنوات.

لبنان

يبلغ عدد المتعلمين في المؤسسات العامة والخاصة (515,000) شخص، أي ما يعادل 60٪ من الدارسين في جميع المدارس؛ إذ يتم تعليم الفرنسية منذ مرحلة الحضانة. أما في القطاع الخاص فإن أغلبية المؤسسات تبدأ بتعليم المواد العلمية بالفرنسية منذ المرحلة الابتدائية، وفي القطاع العام نجد أن الفرنسية تعد لغة ناقلة لتعليم العلوم منذ المرحلة الثانوية، وبحسب مرسوم لوزارة التعليم الوطني ترك لمديري المؤسسات حرية الخيار بين العربية والفرنسية والإنكليزية في هذا المجال من التعليم.[162]

موريتانيا

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية (213,000) متعلم، ومنذ مؤتمر القمة الفرانكوفونية عام 1993، نجد أن تعليم الفرنسية قد شهد قفزة جديدة،

ولاسيما مع إنشاء المعهد الدولي الفرانكوفوني (I.I.F) الذي يقوم بتعليم الرياضيات والحقوق والاقتصاد وإدارة الأعمال، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، على حين تم تعزيز التعاون الفرانكوفوني في مجال التعليم العالي وفتحت منافذ لطلبة المؤسسات المدرسية، وهناك أيضاً عدد من الطلبة يدرسون في (ليسيه بوردونيه) وذلك بواقع 1760 طالباً، وفي المدرسة الشمالية ما يعادل 650 طالباً، وفي مدرسة (بيير بوانز) 350 طالباً. ويتطور التعليم العام بالفرنسية، كذلك التعليم التقني والتأهيل المهني.[163]

جيبوتي

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية (45000) متعلم منهم (35000) في المرحلة الابتدائية و(9000) في المرحلة الثانوية،[164] وتعد اللغة الفرنسية اللغة الرئيسية في التعليم والإدارة كما سبق أن ذكرنا، ولم يتم استخدام اللغتين الوطنيتين (الصومالية والأفارية) في المدارس، مع أن غيابهما يعد مدار مناقشات مستمرة متباينة. وتثير اللغة العربية موضوعاً يتعلق بالمطالبة المنتظمة الصادرة عن بعض فئات الشعب، وسيكون تدريس اللغة العربية بشكل صارم ومشدد، ويبدو ذلك من خلال زيادة عدد ساعات تدريسها في الكليات.[165]

العراق

هناك أكثر من 10 آلاف طالب في المدارس الثانوية يتعلمون الفرنسية، فضلاً عن 500 طالب تم تسجيلهم في المركز الثقافي الفرنسي في بغداد، وما يقارب 400 مرشح يتقدمون لامتحانات (DALF-DELF).

الأردن

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية 26 ألف متعلم، منهم 19 ألفاً في المدارس الخاصة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية 1800 متعلم بالإضافة إلى 24 ألفاً في 120 مدرسة خاصة.

جزر القمر الإسلامية

يبلغ عدد المتعلمين بالفرنسية 8900 متعلم، وقد دفع مشروع جديد لتعليم اللغة الفرنسية من خلال أخذ البيئة الفرانكوفونية (المكتبات الريفية، والمذياع الوطني التعليمي، والإذاعات المحلية، ومركز المطالعة والنشاط الثقافي، ومراكز التأهيل المهنية، والتحالف الفرنسي - الكوموري) بالحسبان.[166]

ويوضح الجدول (2) المؤسسات التعليمية الفرنسية وعدد التلاميذ الدارسين بالفرنسية في عدد من البلدان العربية.

الجدول (2)

المؤسسات التعليمية الفرنسية وعدد التلاميذ الدارسين باللغة الفرنسية في عدد من البلدان العربية

البلد	عدد المؤسسات	التلاميذ الفرنسيون	تلاميذ من جنسيات أخرى
جزر القمر الإسلامية	1	240	340
جيبوتي	4	1496	4143
مصر	2	73	1568
الأردن	1	91	186
لبنان	11	784	18655
المغرب	31	5633	19879
موريتانيا	1	247	616
سوريا	2	283	982
تونس	11	2138	5036

المصدر: *État de la Francophonie dans le monde, Données 1999-2000* (Paris: La Documentation Française, 2001), 483.

ويبين الجدول (3) الدراسة باللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية العليا في عدد من البلدان العربية.

الجدول (3)

الدراسة باللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية العليا في عدد من البلدان العربية

البلد	عدد الطلبة في التعليم العالي	النسبة وأعداد الطلبة الدارسين بالفرنسية	نسبة التعليم بالفرنسية
الجزائر	445,000	50٪	6500 طالب - بخاصة في المجالات العلمية
جيبوتي	400	100٪	-
مصر	2,010,000	120600	6٪ من الطلبة، 100٪ في السياحة والفندقة
الأردن	-	1000	-
لبنان	72212	أكثر من 30٪	100٪ في جامعتين خاصتين
المغرب	240,000	70000	29٪
موريتانيا	9690	3700	-
سوريا	-	969	فقط 1.9٪ من الطلبة
تونس	112,634	-	80٪ من الطلبة

المصدر: *État de la Francophonie dans le monde, Données 1999-2000*, op. cit., 482.

3. الأدب العربي الفرانكوفوني

يعد الأدب العربي المكتوب بالفرنسية - من دون شك - وليد الاستعمار الفرنسي، ولاسيما الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية، وعلى الرغم من اللغة التي كتب بها فهو لا يعبر في شيء عن الهموم والاهتمامات لدى الفرنسيين أو فرنسا ذاتها، بل هو تعبير عن الواقع المغربي بلغة أجنبية استعملت أداة تبليغ وطوّعت تركيبتها لقواعد تفكير وإنتاج مغربيين.[167]

L.A.U. - Riyad Nassar Library

لقد بدت نتاجات الكتاب الفرانكوفونيين في دول المغرب الغربي متفاوتة في كيفية التعبير بها؛ إذ نجد أن هنالك ثلاثة أشكال مبدئياً:

أولاً: استعمال الفرنسية أداة وحيدة للتعبير، مادام الكتاب والشعراء والأدباء لا يمتلكون سواها؛ وأبرز مثال على ذلك: مالك حداد الشاعر المفعم وطنيةً للجزائر، ومحمد ديب، وكاتب ياسين، ومولود فرعون.

ثانياً: ازدواجية اللغة أو ثنائيتها؛ كما لدى عبد الكريم الخطيبي وآسيا جبار وسواهما.

ثالثاً: التشبث باللغة الفرنسية لدخول العالمية أو مدارس أدبية معينة؛ وأبرز هؤلاء الطاهر بن جلون.[168]

ومن دون الرجوع إلى الآداب العربية - الفرانكوفونية المكتوبة قبل عقود عدة، نجد أن تلك المكتوبة في وقتنا الحاضر، قد أفرزت عدداً من الكتاب الذين برزوا بشكل يلفت النظر في كتابات أدبية متميزة؛ ويأتي في مقدمة هؤلاء التونسيان عبد الوهاب مدب - الذي يكتب أشعاره بالعربية والفرنسية معاً - وطاهر بكري، والمغربي الطاهر بن جلون، واللبناني أمين معلوف وغيرهم. فقد حصل الطاهر بن جلون على جائزة "كونكور" (Le Prix Concours) عام 1987 عن روايته **الليلة المقدسة** (*La Nuit Sacrée*). وهناك كتابات عدد من النساء مثل أندريه شديد المصرية التي تعيش في باريس منذ عام 1946، وكذلك فينوس خوري شابا اللبنانية المقيمة في فرنسا منذ عشرين عاماً، ومليلة مقدم، وهي ابنة عائلة من غرب الجزائر جاءت لتدرس الطب في مونبلييه، عرف اسمها من خلال روايتين

(**الرجال يمشون**، و**ليلة العظاية**)، وآسيا جبار الشاعرة الرومانسية الجزائرية المعروفة في جميع أنحاء أوربا، والتي نالت جائزة السلام لعام 2000 التي منحتها إياها «جمعية ناشري الكتب الألمان»، وأيضاً الجزائرية مياسة باي. أما نجوى بركات الروائية الرومانسية اللبنانية - وهي تعيش في فرنسا منذ عام 1984 - فقد كتبت جميع رواياتها بالعربية ماعدا روايتها (**مستأجر قدر الحديد**) التي أصدرتها عام 1997 دار نشر هارماتان (L' Harmattan) فضلاً عن عدد من المهاجرين من المغرب والجزائر ولدوا في فرنسا وكتبوا بالفرنسية مثل نينا بورادي وعزيز بلحاج. وقد حصل عدد من الأدباء والشعراء العرب ـ الفرانكوفونيين على عدد من الجوائز العالمية؛ مثل:

- الجائزة الأدبية لنور الدين آبا، التي بدئ بمنحها عام 1990.
- جائزة مدارات عن الوكالة الفرنسية للتنمية، منحت عام 1999 للجزائري بوعلام سانسال عن روايته الأولى (**قسم البربر**).
- جائزة العنقاء للأدب، وقد أنشئت عام 1996، وهي تمنح للكتاب اللبنانيين الفرانكوفونيين الذين يكتبون بالفرنسية، ويمولها بنك أودي (Audi).
- جائزة الصداقة الفرنسية ـ العربية، وتقدمها جمعية التضامن الفرنسية ـ العربية، وقد منحت عام 1999 لجورج قرم عن كتابه (**الشرق الأوسط المتفجر 1956 ـ 2000**)، الذي أصدرته دار نشر "توليو ـ جاليمار".[169]

وهناك عدد آخر من الكتاب العرب الفرانكوفونيين؛ مثل صلاح ستيتية،[170] صاحب الأعمال الرفيعة المستوى، وهو يمثل قمة النضج الأدبي

اللبناني المكتوب بالفرنسية منذ مرحلة السبعينيات من القرن الماضي. كذلك أمين معلوف،[171] الذي أصدر كتباً عدة بالفرنسية منها: **الحروب الصليبية كما رآها العرب**، و**ليون الأفريقي**، و**سمرقند**، و**حدائق النور**، و**صخرة طانيوس** التي نالت جائزة "كونكور"، وهي تتحدث عن تاريخ لبنان الحديث وهمومه. أما نادية تويني[172] فمايزال ديوانها (**عشرون قصيدة**) غضاً طرياً نسجته في فرنسا في أثناء أحداث لبنان، وهو ينضح بالمرارة والحزن والأسى لما أصاب لبنان من كوارث، ولا ينقصه إلا أن يكون مكتوباً بالعربية.

وظهرت في سوريا نبضات إبداعية فرانكوفونية في الفكر والثقافة والأدب؛ نذكر منها: نتاجات إلياس مرقص، وعزمي موره لي، وأدونيس، وكوليت خوري، وكمال إبراهيم الذي ظل أبرزهم في مجال الأدب المكتوب بالفرنسية، وله دواوين عدة منها: (**بابل**، و**البقرة والموت**، و**هو أنا**، و**الموجود**).[173]

4. الصحافة والنشر والمكتبات

حظيت الإرادة المشتركة لتطوير الصحافة الفرنسية في المنطقة العربية والصحافة العربية في فرنسا، بالدعم من خلال ندوة «**أيام الصحافة الفرانكوفونية**» التي نظمت في الجزائر خلال الفترة 3-5 أيار/ مايو 2000، وحملت عنوان «حرية الصحافة ومسؤولية الصحفيين»، وشاركت فيها مصر ولبنان والمغرب بالإضافة إلى الجزائر؛ إذ عقدت في إطار اليوم العالمي لحرية الصحافة. وهذه هي المرة الأولى التي تقام فيها مثل هذه

التظاهرة العالمية للصحافة في الجزائر، بفضل دعم الاتحاد العالمي لصحفيي الطباعة باللغة الفرنسية (ULJPLF) والسلطات الحكومية، على حين وسّع هذا التعاون فأنتج في فرنسا مثلاً، المجلة الجديدة الفصلية النسائية **حواء** (*Hawwa*) وهي الدورية الأولى في فرنسا الموجهة إلى النساء المسلمات.

أما في إطار المنطقة العربية فهناك شركاء عرب-فرانكوفونيون يقدمون لقراء العربية عناوين فرنسية مترجمة إلى اللغة العربية، مثل المجلة النسائية **هي** (*Elle*) التي تتوافر في الأسواق بترجمة عربية، وذلك بفضل اتفاق بين دار النشر هاشيت (HACHETTE) وبين مؤسسة سعودية مقرها لندن، كذلك تصدر مجلة **سيدتي** (*Sayyidati*) التي يطبع منها 85 ألف نسخة، فضلاً عن صحف ومجلات أخرى.

أما بشأن نشاطات النشر والمكتبات، فقد استقبل معرض باريس للكتاب عام 2000 المئات من دور النشر من العالم أجمع. وتشترك هذه الشبكة من دور النشر الأجنبية في اللغة والثقافة الفرنسية، وتظهر تلك الاهتمامات ضمن إصداراتها، وقد شاركت في ذلك المعرض بعض دور النشر العربية، فمن الجزائر كانت هنالك إحدى عشرة مؤسسة، ومن جيبوتي واحدة، ومن مصر واحدة أيضاً، واثنتان من سوريا، وأربع من لبنان، ومثلها من المغرب وتونس. على حين يقام الجناح الفرنسي في معرض القاهرة الدولي للكتاب بشكل شبه مستمر. إن هذه الآفاق الجديدة للحوار الفرنسي-العربي تجد نفسها في نشاط عدد من دور النشر، لعل من بينها (Actes sud) التي أنشئت عام 1978، ومنشورات ياسمين (Gasmin) التي أنشئت عام 1997، على حين أسست عام 1980 أول مكتبة

عربية في باريس. وهناك الكثير من مؤسسات التعاون الفرانكوفوني - العربي أسست في مجال النشر، ففي الجزائر تم إنشاء فرع من مجموعة هاشيت (Hachettte) الموقّعة في آذار/ مارس 2000، وأنشئت شركة سيليا (Selia) التي تقوم بإصدار المؤلفات باللغتين الفرنسية والعربية وتقوم بتوزيعها على الجزائريين كلهم.

وهناك في فرنسا، مشروع مجموعة (الإكسير الفرنسية - العربية)، وهو ثمرة التعاون بين اللبنانية إليزا زاكي، والفرنسية آجين لانشون. وتقوم الفكرة على نشر مؤلفات ثنائية للأطفال في المجالات المعروفة في الأدبين العربي والفرنسي، ولاسيما (خرافات لافونتين وابن المقفع)، وفي باريس أيضاً أنشئت عام 2000 تحت مسؤولية مايانا ليشير بوتيير "دار نشر القرن الأفريقي"، التي تقوم بنشر كتب بالفرنسية وتوزيعها في القرن الفريقي، وجيبوتي، واليمن، وإثيوبيا، والصومال، وأرتيريا، بمشاركة دور نشر فرنسية أخرى. [174]

وتقوم دور نشر في فرنسا بإصدار 45 ألف عنوان كتاب سنوياً في بلد يبلغ عدد سكانه 60 مليون نسمة، على حين أن العالم العربي الذي يبلغ تعداده حوالي 270 مليون نسمة، لا يتجاوز عدد العناوين المنشورة فيه سنوياً 10 آلاف عنوان كتاب، وهو إنتاج ضعيف مقارنة بعدد السكان، فضلاً عن أن الكتب التي تصدر في البلاد العربية لا يتم نشرها بشكل كاف في البلاد الفرانكوفونية ومنها فرنسا، وبلجيكا، وكندا، وغيرها. [175]

ويوضح الجدول (4) الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات العربية التي توزع في فرنسا باللغتين العربية والفرنسية، وفق ما يأتي:

الجدول (4)
الدوريات العربية الموزعة في فرنسا باللغتين العربية والفرنسية

الصحيفة أو المجلة	دورية الصدور	اللغة	النسخ المطبوعة	مميزاتها أو صفاتها
مصـــر				
الأهرام	يومية	العربية	1.5 مليون ونصف	دولية، الصحيفة اليومية الأولى في العالم العربي، عدد المبيعات غير معروف في فرنسا.
الأهرام إيبدو	أسبوعية	الفرنسية	67000	5100 مشترك في باريس وغيرها.
الأخبار	يومية	العربية	700000	عدد غير معروف.
أخبار اليوم	أسبوعية	العربية	غير معروفة	محدودة جداً، تباع في باريس وعدد من المدن الكبرى.
المغـــرب				
حرية المغرب	يومية	الفرنسية	35000	باريس ومرسيليا.
الإيكونومست	–	الفرنسية	-	–
إيبدو المغرب	أسبوعية	الفرنسية	-	–
لبـــنــان				
النهار	يومية	العربية	غير معروفة	صحيفة دولية تباع في المدن الكبرى.
الحياة	يومية	العربية	30000	صحيفة دولية تباع في فرنسا بشكل واسع.
الوطن العربي	أسبوعية	العربية	100000	يقرؤها الآلاف أسبوعياً في فرنسا، ولاسيما في الأحياء الباريسية وفي المدن الكبرى والأقاليم.
الجزائـــر				
لاتريبون	يومية	الفرنسية	–	–
الوطن	يومية	الفرنسية	–	–
الصباح	يومية	الفرنسية	–	–
الحرية	يومية	الفرنسية	–	–
تونـــس				
الصباح/ الوقت	يومية	العربية/ الفرنسية	600000	600 منفذ بيع في فرنسا، (Le Temps) هي الترجمة الفرنسية للصباح.

البيــان	أسبوعية	العربية	200000	محدودة جداً، تصدرها الجمعية العربية في فرنسا، تباع في الأكشاك في باريس والمدن الكبرى .
الصحافة	أسبوعية	العربية	غير معروفة	تباع بشكل محدود في فرنسا، لسان حال الحكومة التونسية .
تونس الاقتصادية	شهرية	الفرنسية	120000	موجهة إلى فئة خاصة هم أرباب العمل، مبيعاتها من 15000 إلى 20000 نسخة .

المصدر : *État de la Francophonie dans le monde, Données 1999-2000*, op. cit, 490 .

نتائج الدراسة

من دراستنا لواقع الفرانكوفونية في المنطقة العربية، وبعد بيان طبيعة دوافعها وأهدافها وأبعادها والتحديات التي تواجهها وتحليل كل ذلك، واستشراف آفاقها المستقبلية، يمكننا الخروج بالنتائج الآتية :

- حدثت انتقالة كبيرة في مسار استراتيجية السياسة الفرانكوفونية المعاصرة تمثلت بالتحول الكبير في نهجها السابق من اعتماد أسلوب الهيمنة وبسط النفوذ والعمل على استدراج البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة إلى تبعيتها في مختلف المجالات، إلى انتهاج سياسة الحوار المتبادل والتعاون والشراكة، وذلك منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي إثر انفراط نظام القطبية الثنائية وما أعقب ذلك من سيادة نظام القطب الواحد الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية . وبالنظر إلى المخاطر التي لا تهدد فرنسا فحسب

بل أغلب البلدان والحكومات الفرانكوفونية - وفي مقدمتها فرنسا وكندا وبلجيكا - فقد قامت بتنسيق مشترك فيما بينها أولاً ومع بقية الدول والحكومات الفرانكوفونية ثانياً، ولاسيما في السنوات الأخيرة؛ من أجل مواجهة عدد من التحديات والمخاطر التي تتربص بها . وقد أعطى المشهد السياسي الجديد دوراً كبيراً للفرانكوفونية التي تمثل تكتلاً دولياً مهماً يضم 55 دولة وحكومة؛ لكي ترسم استراتيجية جديدة لمواجهة مخاطر العولمة والقطبية الأحادية وغيرها من التحديات المستجدة على الساحة الدولية، ولعل ذلك يلبي رغبة العالمين العربي والفرانكوفوني معاً اللذين تهددهما تحديات مشتركة . وهذا يعني أن كلا الطرفين يواجه التحديات ذاتها، وفي مقدمتها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العالم في ظل نظام القطبية الأحادية وآليات العولمة والأمركة والهيمنة المطردة للغة الإنكليزية على العالم، فضلاً عن التحدي في المجالين الإعلامي والثقافي . ولعل ذلك يدعو إلى التحالف والتعاون المشترك بين الطرفين من أجل الوقوف بوجه تلك التحديات، وهذا ما حدث في القمة الفرانكوفونية التاسعة التي أقيمت في بيروت نهاية عام 2002، والتي أشارت إلى جميع تلك التحديات، وقد ساندت لبنان مثلاً في استغلالها لمياه نهر الوزاني ضد الاعتداءات والتدخلات الإسرائيلية في هذا الشأن .

- برغم النظرة التي ترى أن الفرانكوفونية تنادي بالرجوع إلى عهود الاستعمار في جوانبه الثقافية بعد انقضاء عهد الإمبريالية الاستيطاني

المباشر منذ عقود عدة؛ وذلك بتجسيدها نوعاً من الحنين إلى إمبراطورية أفل نجمها وولّى عهدها، والعمل في الوقت ذاته على تفعيل الارتهان السياسي والاقتصادي للبلدان المنضوية في منظمتها الدولية - بحسب آراء منتقديها - فإنها من جانب آخر تفتح آفاقاً جديدة أمام الدول المنضوية في منظمتها الدولية تساعدها على إقامة علاقات دولية أفضل، مستندة إلى العمل المشترك الهادف إلى الإبقاء على التعددية اللغوية، ومقاومة العولمة والتصدي لنظام القطبية الأحادية في ظل التنافس بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية الهادف إلى تجديد السيطرة على العالم.

- تطرح الفرانكوفونية شعارات متنوعة وتسعى لتحقيق أهداف متعددة؛ مثل: مقاومة العولمة، والتشظي الثقافي، ودعم التنوع الثقافي واللغوي، والعمل على تفعيل حوار الحضارات والثقافات، وثقافة السلام، وحقوق الإنسان، والتقدم التقني والعلمي، وغيرها. كما تطرق الفرانكوفونية ضمن توجهاتها أبواباً وفضاءات متعددة، يستطيع العالم العربي أن يجعل منها فرصة لتفعيل تعاون مشترك مع أطراف آخرين على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة، من بين تلك الفضاءات مثلاً، تجمع الناطقين بالبرتغالية (اللوزيفونية)، والإسبانية (الإسبانوفونية) التي تتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

مقترحات وتوصيات

يمكن أن نخلص إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي تدعم العلاقة بين العالمين العربي والفرانكوفوني من دون أن تقع البلدان العربية تحت هيمنة سياسة تفرض التبعية أو الدوران في فلك السياسة الفرانكوفونية، ومن دون المساس بسيادتها أو الانتقاص من استقلالها، وفق ما يأتي:

- ضرورة تنسيق العمل بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ من أجل التصدي للمسائل والقضايا المهمة التي تواجه العالمين العربي والفرانكوفوني معاً، ولاسيما الاعتداءات والتهديدات التي يتعرض لها أغلب البلدان العربية سواء المنضمة إلى المنظمة الدولية للفرانكوفونية أو تلك التي هي خارجها، ومن أجل التصدي أيضاً لمخاطر نظام القطبية الأحادية وهيمنته على العالم في المرحلة الراهنة. ويتطلب ذلك اضطلاع جامعة الدول العربية بدور أكثر جدية في هذا المجال من أجل التصدي للرهانات الدولية الكبيرة، كالدفاع عن الهوية والتنوع الثقافيين والنهوض بالتعددية اللغوية في إطار العولمة، وتعزيز ثقافة السلام والقيم الديمقراطية من أجل ضمان سيادة الأمن والسلم والاستقرار في العالم عامة ودول الطرفين الغربي والفرانكوفوني بشكل خاص؛ إذ إن الشعارات التي تطرحها الفرانكوفونية والأهداف التي تسعى لتحقيقها ونشرها، يمكن توظيفها لكي تعود على الطرفين بالنفع والفائدة، في إطار تعاون عربي-فرانكوفوني، قد يفضي فيما بعد إلى شراكة حقيقية في مجالات متعددة. فحوار الثقافات - مثلاً - يعطي صورة حضارية

متقدمة تهدف إلى تبادل الرؤى وسد الفجوات وتذليل العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام نشر ثقافة التسامح والحوار المتبادل وقبول الآخر واحترام وجوده، فضلاً عن حل القضايا المهمة بالوسائل السلمية ورفض أشكال التمييز بين الحضارات والأديان والأعراق كافة، وفي الاتجاه ذاته يسعى شعار "مقاومة العولمة" لتحقيق مصلحة مشتركة للطرفين في إطار مواجهة سياسة "الأمركة"، على حين يهدف التعدد اللغوي والثقافي إلى العمل على مواجهة ثقافة "التأحيد" والتنميط التي تطرحها العولمة الرامية إلى تغليب ثقافة القطب الواحد على غيرها من الثقافات، ومن ثم القضاء على موروثاتها واجتثاث جذورها الحضارية.

- تفعيل التعاون بين الدول العربية ودول الفرانكوفونية وحكوماتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وتعزيز حضور الثقافة العربية ونشرها في العالم الفرانكوفوني، وكذا الثقافة الفرانكوفونية في المنطقة العربية بهدف تعزيز روح التعاون الحضاري والانفتاح على الشعوب الأخرى، دحضاً لنظريتي: «صدام الحضارات» و«نهاية التاريخ» وغير ذلك من الطروحات والشعارات التي تنادي بها ثقافة العولمة، وهي تسعى لإذابة ثقافات الشعوب وموروثاتها الأصيلة في ثقافة واحدة، فضلاً عن ضرورة العمل على تعزيز التعاون في مجالات الترجمة والنشر المشتركة من العربية إلى الفرنسية وبالعكس. ولعل ذلك التعاون يخرج العمل العربي، دون شك، من الدائرة الإقليمية إلى الدائرة الدولية الأكثر سعةً وانفتاحاً على العالم.

يجب أن يكون الموقف العربي تجاه الفرانكوفونية محققاً آمال العرب وطموحاتهم، فالفرانكوفونية ليست جميعها شراً - كما يرى بعض الناس - بل إن فيها جوانب إيجابية مهمة، فهي تهتم بالتبادل الثقافي ونشر التراث الفكري والأدبي والفني المكتوب بالفرنسية، وهو تراث أصبح جزءاً من التراث العالمي، ولعل ذلك يعزز التعاون مع فضاءات أخرى مثلاً، تجمع الناطقين بالبرتغالية (اللوزيفونية)، والإسبانية (الإسبانوفونية) التي تتعاون مع الفضاء الفرانكوفوني، وهذا ما يجب تشجيعه ودراسته من خلال معهد العالم العربي بباريس أو من خلال المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في كثير من المدن العربية. ذلك أن الانفتاح الثقافي والحضاري على الغرب، لا يعنيان الذوبان في الآخر والوقوع تحت ربقته.

وقد يواجه هذا الرأي رأياً آخر، يرى أن الفرانكوفونية ذاتها تشكّل تحدياً إضافياً للعالم العربي - وبخاصة أقطاره المنضوية تحت لواء المنظمة الفرانكوفونية - إلا أن العرب باستطاعتهم التعامل مع الفرانكوفونية تعاملاً متوازناً، كما أن بإمكانهم توظيفها لمصلحتهم إذا ما أحسنوا التعامل معها بشكل لا يؤدي إلى الانسلاخ الثقافي أو الدوران في فلك سياستها، على أساس تفعيل مبدأ الاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة، مادام العالم العربي يواجه متغيرات دولية مهمة من نتائجها مخاطر جمة تهدد أغلب البلدان العربية، وينبغي تغيير النظرة التي ترى فيها شكلاً جديداً من أشكال الهيمنة وبسط النفوذ والتبعية إلى حقيقة تمثل بوابة كبيرة للانفتاح الثقافي والحوار الحضاري والتعاون المشترك.

الخاتمـــة

ينبغي ألا تتصف نظرة بعض العرب إلى الفرانكوفونية بالاستعلائية المتطرفة وألا تسودها الضبابية المتشائمة. فالطائفة التي يمثلها مناصرو الفرانكوفونية ومؤيدوها، ترى أن الفرانكوفونية هي المنقذ من الكارثة التي ستحل بالعالم، إذا ما هيمنت اللغة والثقافة الأنكلوسكسونيتان بحسب قولها، وتعد هذه الطائفة اللغة الفرنسية قطباً آخر في مواجهتها وفي تفردها عالمياً، وأن العالم والنظام العالمي الجديد بأمس الحاجة إلى وجودها، لكي تخلق عملية توازن مع اللغة الإنكليزية السائدة.[176]

أما الطائفة الثانية فأرى أنها تغالي كثيراً في انتقادها ومعارضتها للفرانكوفونية، عندما تصفها بـ «أنها سياسة رسمية اكتساحية من صنف (الغلوتومابيا) أو الافتراس اللساني، وبأنها تضرب أيضاً في الصميم البعد الكياني والنسيج الوجداني والثقافي للمجتمعات التي تستهدفها، فضلاً عن كونها تمارس سياسة الكيل بمكيالين من خلال دفاعها المستميت عن لغتها وثقافتها داخل فرنسا، في الوقت ذاته الذي تسعى فيه لنشر تلك اللغة والثقافة بين الشعوب الأخرى على حساب ثقافتها ولغتها الأصلية».[177]
ونحتاج اليوم إلى نظرة موضوعية علمية حيادية خالية من التحيز والعاطفة، تفصح عن جوانب الفرانكوفونية الإيجابية والسلبية معاً، يستخلص منها ما يعود على المنطقة العربية بالفائدة والنفع وتحقق مصالح الطرفين في إطار من التعاون والتنسيق المشترك والحوار البناء والنموذجي. فلننظر إلى الفرانكوفونية بمنظار أكثر انفتاحاً على جوانبها الإيجابية التي تنادي بالعمل على دعم جهود السلام العالمية، ونشر حقوق الإنسان

وتطبيقها، والإبقاء على تعدد اللغات والثقافات، فضلاً عن دعم التقدم العلمي والتقني، ومقاومة العولمة والقطبية الأحادية وتنامي الأنكلوفونية وغيرها من التحديات التي تواجه الطرفين العربي والفرانكوفوني معاً؛ إذ إن الانفتاح العربي على الثقافات العالمية لا يعني الانضواء تحت مظلة هيمنتها أو الانسلاخ ثقافياً وفكرياً من الحضارة والقيم والتراث العربي والإسلامي، ولاسيما أننا نعيش في مطلع الألفية الثالثة التي تشهد ثورة كبرى في مجال المعلومات والاتصالات الحديثة.

الهوامش

1. ديبب (Dieppe): أصلاً مدينة في مقاطعة نورماندي الفرنسية.

2. سلطان بن محمد القاسمي، **العلاقة العُمانية الفرنسية 1715-1905**، ط1، (الشارقة: د. ن.، 1993)، ص 13.

3. جورج لينشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر خياط (بغداد: مكتبة المتنبي، 1964)، ص 22.

4. عبدالرحمن البيطار، **بحوث في تاريخ سورية والمشرق العربي** (دمشق: مطبعة الخطيب، 2001)، ص 54.

5. القاسمي، مصدر سابق، ص 21.

6. انظر:

Coupland, R., *East Africa and its Invaders from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856* (Oxford: Rep, 1961), 86–90.

7. إسماعيل سرهنك، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج1، ط1 (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1913)، ص 599.

8. فرناند ويليه، **الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط**، تعريب نجدة هاجر وفاروق شهاب (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة، 1960)، ص 58.

9. سليم الثالث: سلطان عثماني ولد عام 1761 وقتل عام 1808، حكم خلال الفترة (1789-1807)، وهو أول سلطان عثماني أراد أن يقيم إصلاحاً ونظاماً على الطراز الأوربي في الدولة العثمانية.

10. خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص 8-9.

11. بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 10، وللتفاصيل انظر:

M. AL-Azzawi, *la Réalité France – Britannique dans le Golfe Arabe 1793–1862*, unpublished (Ph.D) thesis (Université De Provence, 1985), 153.

12. بطرس بطرس غالي، «مصر والحوار مع الفرانكوفونية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 84 (نيسان/ إبريل 1986)، ص 6.

13. سيار كوكب الجميل، **تكوين العرب الحديث 1516ـ1916**، ط 1 (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، ص 264.

14. خالد زيادة، مرجع سابق، ص 81.

15. حكمت عبد الكريم فريحات، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى (1916ـ1920)**، ط 2 (عمّان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1987)، ص 34ـ39.

16. جوزيف حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي (حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية)**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979) ص 6.

17. علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919ـ1945** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 29.

18. حجار، مرجع سابق، ص 89.

19. فرناند ويليه، مرجع سابق، ص 22ـ23.

20. بوندا ريفسكي، **سياستان إزاء العالم العربي**، ترجمة خيري الضامن (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 29ـ35.

21. نادية محمود محمد مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية (8)، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 38.

22. بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص 94.

23. علي محافظة، مرجع سابق، ص 107.

24. انظر:

Jean Paul Charnay, *Principes de Stratégie Arabe* (Paris: L'Herne, 1984), 137–138.

25. انظر: *Le Petit Larousse* (Dictionnaire) (Paris: Larousse, 1989), 437.

26. بنسالم حميش، «الفرانكوفونية والفرنسية»، **المستقبل العربي**، السنة 23، العدد 255 (أيار/ مايو 2000)، ص 33.

27. انظر:

Gerard Lemoine, "la Francophonie: une Stratégie pour l'Avenir," *Defense Nationale*, 44 année," (Mai 1988), 94.

28. محمد حسنين هيكل، «الفرانكوفونية وأخواتها»، مجلة **الكتب وجهات نظر**، السنة 3، العدد 28، (أيار/ مايو 2001)، ص 7.

29. غسان سلامة، «الأبعاد السياسية والاقتصادية لحوار الثقافات: ملاحظات أولية»، مجلة **السياسة الدولية**، السنة 37، العدد 146 (تشرين الأول/ أكتوبر 2001)، ص 18.

30. انظر: مجلة **الأهرام العربي**، تقرير عن احتفالية «فرنسيون يعشقون القاهرة يطرح سؤال: هل أصبحت الفرانكوفونية الاختيار الثقافي لمصر؟»، العدد 225 (14 تموز/ يوليو 2001)، ص 78.

31. صحيفة **البيان** (دبي: 15 أيار/ مايو 1998).

32. انظر: *Le Monde* (Paris: 9 Février 1989).

33. تيمور مصطفى كامل، «الفرانكوفونية والعالم العربي: مسيرة تعاون مشترك»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146 (تشرين الأول/ أكتوبر 2001)، ص 11.

34. أندريه مالرو (André Malraux) (1901-1976): كاتب ورجل سياسة فرنسي، عمل وزيراً للثقافة منذ عام 1959، وقد عاصر الجنرال ديغول في الحكم.

35. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 8.

36. انظر:

Apércu de la France (Paris: La Documentation Française, 1977), 69.

37. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 33، وللتفاصيل انظر: مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 46.

38. انظر مادة فرانكوفونية في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت:

http://www.france.diplomtie.gouv.francophonie

39. «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون» (أيلول/ سبتمبر 1999)، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 27-30.

40. انظر النشرة الإخبارية لموقع إسلام أون لاين، على الإنترنت:

http://www.islam-on line.com

41. «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون» (أيلول/ سبتمبر 1999)، مرجع سابق، ص 11.

42. انظر مادة فرانكوفونية في موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت:

http://www.france.diplomtie.gouv.francophonie

43. انظر:

Florence, Ruynal, "La Solidarité' Francophonie á l'écoute du terrain," *Label France*, No. 44 (juillet 2001), 36.

44. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 7.

45. جلال رأفت، «السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء»، مجلة **السياسة الدولية**، السنة 37، العدد 145 (تموز/ يوليو 2001)، ص 166.

46. انظر:

Hubert Vedrin, *Les Cartes de la France á l'heure de la Mondialisation*, (Paris: Librairie Artheme Fayard, 2000), 82.

47. انظر موقع الإنترنت: http://www.france.diplomatie.gouv.fr.

48. جلال رأفت، مرجع سابق، ص 15.

49. صحيفة **البيان** (دبي: 7 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

50. بدر حسن شافعي، «القمة الفرنسية-الأفريقية: محاولة للتقييم»، مجلة **السياسة الدولية**، السنة 37، العدد 144 (نيسان/ إبريل 2001)، ص 166.

51. صحيفة **البيان** (دبي: 16 تموز/ يوليو 1999).

52. انظر موقع الإنترنت: http://www.panapresse.com.

53. جاك أتالي، «الحضارة الغربية تحمل بذور انهيارها»، مقابلة أجرتها سوسن شكري، مجلة **السياسة الدولية**، السنة 37، العدد 144 (نيسان/ إبريل 2001)، ص 4.

54. انظر:

Douja Turki, *Les Fondements de L'Evolution socio - culturelle vers une societé globale universelle* (Tunis: S.N., 1998), 165.

55. جمال شحيد، «الفرانكوفونية من منظور مختلف»، **الآداب الأجنبية**، السنة 22، العدد 88 (دمشق: خريف 1996)، ص 20-21.

56. انظر:

France (La Documentation Française et Ministére des Affaires Étrangéres: Paris: 1999), 216.

57. انظر:

Eve Marie Labet, "La Réforme du pole audio-visuel éxterieur Français," *Label France*, No. 33 (Paris: Septémbre, 1998), 20.

58. انظر: *France*, op. cit., 258.

59. Labet, op. cit., 20.

60. *France*, op. cit., 259.

61. Labet, op. cit., 21.

62. Ibid., 21.

63. *France*, op. cit., 259-261.

64. Labet, op. cit., 20.

65. *France*, op. cit., 246–249.

66. صدر من تلك السلسلة حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001 الإصدارات الآتية: (كراسات الفرانكوفونية: شهادات، واللغات والهويات، وإيطاليا والفرانكوفونية؛ وآسيا والفرانكوفونية؛ والسياحة الفرانكوفونية، والفلسفة والفرانكوفونية؛ والرياضة والفرانكوفونية؛ والآرابوفونية؛ وأفريقيا: أية سوق للثقافة؟). وللتفاصيل انظر موقع الإنترنت: http//:www.france diplomatie.gouv.fr.

67. *France*, op. cit., 159.

68. *Sciences au sud*, No. 3 (Paris: Janvier – Février, 2000), 16.

69. *France*, op. cit., 109.

70. *Sciences au sud*, op. cit., 16.

71. أحمد صادق القشيري، «الجامعة الدولية لخدمة التنمية الأفريقية إنجاز حققته الفرانكوفونية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 22-26.

72. *France*, op. cit., 109.

73. *Apérçu de la France*, op. cit., 69.

74. صحيفة **البيان** (دبي: 16 تموز/ يوليو 1999).

75. انظر:

Voici La France, Ministére des Affaires Étrangeres, Direction de la Communication et de l'information (Paris: Mai 2001), 25.

76. انظر:

Benjamin F. Bart, *la France Carrefour des civilizations* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1949), 128.

77. جوتو أ. فيلشمان، «هل تقضي الإنجليزية على اللغات الأخرى؟»، مجلة **الكتب وجهات نظر**، السنة 2، العدد 21 (تشرين الأول/ أكتوبر 2000)، ص 51.

78. صموئيل هنتنجتون، «الغرب إنه فريد ولكنه ليس كلياً جامعاً»، ترجمة فاضل صكر، مجلة **الرسالة**، العدد 4 (دمشق: آب/ أغسطس 1997)، ص 8.

79. فرناند بروديل (1902-1985)، مؤرخ فرنسي، توجه في دراساته التاريخية نحو آفاق جديدة فدرس اقتصاد أوربا قبل الصناعية، والاقتصاد والرأسمالية، وهوية فرنسا.

80. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 33.

81. Benjamin Bart, op. cit., 125–128.

82. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 33.

83. جاك أتالي، مصدر سابق، ص 119.

84. المصدر السابق، ص 118ـ119.

85. جلال رأفت، مرجع سابق، ص 14.

86. نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، سلسلة الثقافة القومية (6)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص57ـ61.

87. طلال عبدالمعطي مصطفى، «علم الاجتماع الثقافي: مفاهيمه وموضوعاته»، مجلة **المعرفة**، السنة 40، العدد 455 (دمشق: آب/ أغسطس 2001)، ص 23.

88. نازلي معوض أحمد، «عروبة الجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية»، **المستقبل العربي**، السنة 3، العدد 17 (يوليو/ تموز 1980)، ص 94.

89. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 8.

90. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Herman le Bovics; Monalisas Escort, *André Malraux and the Reinvention of French Culture* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), 59–61.

91. محمود الذاودي، «في سوسيولوجيا أسباب نجاح وتعثر توطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيبيكي»، **المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 142 (كانون الأول/ ديسمبر 1990)، ص 53.

92. محمد عابد الجابري، «الثقافة العربية اليوم، ومسألة الاستقلال الثقافي» في: محمد عابد الجابري وآخرين، **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات**

(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 16ـ17.

93. صحيفة **البيان** (دبي: 15 أيار/ مايو 1998).

94. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 8.

95. صحيفة **الحياة** (لندن: 24 أيار/ مايو 2001).

96. المصطفى الغربي، **الفرانكوفونية والتعريب وتدريس اللغات الأجنبية في المغرب**، ط 1 (مكناس: مطبعة سندي، 1994)، ص 93. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Slimane Chikh, "L'Algérie face à la Francophonie" dans: Mahdi El Mandjra et des autres, *Maghreb et Francophonie* (Paris: Collection Cooperation Economica, 1988).

97. جلال رأفت، مرجع سابق، ص 15.

98. الاستثناء الثقافي: يعني رفض أن تكون الخدمات الثقافية خاضعة لعملية تحرير المبادلات أسوة بالسلع التجارية، وقد طرحت فرنسا ذلك المبدأ على مستوى عالمي في مفاوضات الجات في منتصف التسعينيات، وأيدها في ذلك عدد من الدول، بينها كندا: ولمزيد من التفاصيل انظر:

Catherine La Lumiére, "La Bataille de la diversité culturelle," *Label France*, No. 38 (Paris, Janvier 2000), 24.

99. يقول هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا السابق: «كنا نطالب بالاستثناء الثقافي، لكن لم يكن ذلك سوى تقنية للتفاوض وإجراء الحماية. إن هذا التعبير والموقف المحيط به يتخذ خارج فرنسا دلالة دفاعية، ولا شيء يدعو إلى الاستنفار، أدركت ذلك يوم كنت أتناقش مع وزيرة خارجية المكسيك روزاريو غرين التي قالت لي: لا أحد يفهم شيئاً في مسألة الاستثناء هذه، لو تكلمتم عن التنوع لكنتم لقيتم صدى

مختلفاً»، حينها تغيّرت التسمية إلى التنوع الثقافي: ولمزيد من التفاصيل، انظر:

Vedrin, *les Cartes de la France à l'heure de la Mondialisation*, op. cit., 65.

100. هوبير فيدرين، «ضرورة دور عربي في عصر العولمة»، محاضرة ألقيت في لقاء مع نادي الصحافة العربية بباريس، مجلة **القرار**، العدد 3 (تشرين الأول/ أكتوبر 1999)، ص 24.

101. محمد سيد أحمد، «مؤتمر للفرانكوفونية في لبنان»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 20.

102. تيمور مصطفى كامل، «الفرانكوفونية والعالم العربي مسيرة تعاون مشترك»، مجلة **السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 10 ـ 11.

103. لمزيد من التفاصيل، انظر: موقع المنظمة الدولية للفرانكوفونية على الإنترنت:

http://www.francophonie.org

104. «أهداف الفرانكوفونية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 45.

105. بطرس غالي، «الفرانكوفونية والحوار بين الثقافات»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 11.

106. «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون»، مرجع سابق، ص 40.

107. صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2001).

108. انظر:

Anton Brander, *La France Face à la Mondialisation* (Paris: Editions la Découverte, 1998), 19.

109. لويز بودوان: وزيرة الدولة للعلاقات الدولية في كويبك، ونائب الحزب الكويبكي، شغلت منصب وزير مرات عدة منذ عام 1981، تشغل بدءاً من

آذار/ مارس 2001 إلى جانب وزارة الدولة للعلاقات الدولية منصب الوزير المعني بالشؤون الفرانكوفونية.

110. انظر:

Zeina El-Tibi, *La Francophonie et le Dialogue des cultures* (Paris: L'Age d'Homme, 2002).

111. باتريك سيل: كاتب سياسي متخصص في شؤون الشرق الأوسط، ألقى هذه المحاضرة بباريس في شهر أيار/ مايو 2001.

112. صحيفة **الحياة** (لندن: 24 أيار/ مايو 2001).

113. لمزيد من التفاصيل انظر: «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، على موقع الإنترنت: http://www.Isesco.org.ma.

114. «العولمة يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم»، مقابلة مع وزير التعاون والفرانكوفونية الفرنسي شارل جوسلان، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 146، مرجع سابق، ص 191.

115. محمد إبراهيم منصور، «العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 282 (آب/ أغسطس 2002)، ص 149.

116. انظر:

Hubert Vedrin, *France in an Age of Globalization* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001), 44.

117. للعلاقة انظر: ص 20، 21 من هذه الدراسة.

118. أنطوان مقدسي، «الفرانكوفونية وعالمية اللغة»، مجلة **الآداب الأجنبية**، السنة 22، العدد 88 (دمشق: خريف 1996)، ص 29.

119. مقابلة مع شارل جوسلان، «العولمة يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم»، مرجع سابق، ص 91 ـ 92.

120. انظر:

Martine Bulard, "Hors des frontiers, la France à la recherche d'un ambition culturelle" *Le Monde Diplomatique* (Juin 2001), http://www.monde-diplomatique.fr.

121. La Lumiére, op. cit., 24.

122. انظر:

Jacques Chirac, "La France dans un Monde Multipolaire," *Revue Politique Étrangére*, No. 6961 (Avril 1999), 812.

123. Bulard, op. cit., http://www.monde-diplomatique.fr.

124. Vedrin, *France in an Age of Globalization*, op. cit., 49.

125. محمد عابد الجابري، «تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي»، في: السيد يسن وآخرين، **ندوة العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 300-301.

126. جلال رأفت، مرجع سابق، ص 15.

127. محمود الذاودي، «في سوسيولوجيا أسباب نجاح وتعثر توطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيبيكي»، مرجع سابق، ص 40.

128. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 38.

129. أنطوان مقدسي، مرجع سابق، ص 28.

130. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 43.

131. La Lumiére, op. cit., 25-26.

132. عزيز الحاج، **الغزو الثقافي ومقاومته** (بغداد: دار آفاق عربية للطباعة والنشر، د.ت)، ص 23-26.

133. «أقنعة الفرانكوفونية»، ملف من إعداد: كيرستن شايد وسماح إدريس، مجلة **الآداب**، السنة 49، العددان 7-8 (تموز/يوليو، آب/أغسطس، 2001)، ص 44.

134. جاك أتالي، مصدر سابق، ص 118.

135. محمد خروبات، «الأبعاد الثقافية والأيديولوجية للفرانكوفونية في المغرب»، مجلة **البيان**، السنة 17، العدد 177 (تموز/يوليو، آب/أغسطس 2002)، ص 48.

136. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 8.

137. انظر:

André Mandouze, "La Révolution Algérienne par les textes," *Cahiers Libres*, No. 16 (Paris: Edition François Maspero, 1975), 75.

138. انظر:

Samir Amin, *La Crise de l'Imperialisme* (Paris: Editions de Minuit, 1975), 42.

139. للعلاقة، انظر: دوافع إطلاق الفرانكوفونية، ص 49-54 من هذه الدراسة.

140. تيمور مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 11.

141. هوبير فيدرين، «ضرورة دور عربي في عصر العولمة»، مجلة **القرار**، مصدر سابق، ص 24.

142. بطرس غالي، «الفرانكوفونية والحوار بين الثقافات»، مرجع سابق، ص 9.

143. «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، مصدر سابق، على موقع الإنترنت: http://www.Isesco.org.ma.

144 . تيمور مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 12 .

145 . «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، مصدر سابق، على موقع الإنترنت : http://www.Isesco.org.ma .

146 . «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون»، مصدر سابق، ص 33 .

147 . «الفرانكوفونية وهوية أدبها المولود في لبنان»، مجلة **العربي**، العدد 513 (آب/ أغسطس 2001)، ص 197 ـ 198 .

148 . «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون»، مصدر سابق، ص 37 .

149 . تيمور مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 13 .

150 . انظر ص 12 ـ 15 من هذه الدراسة .

151 . أخبار قناة الجزيرة الفضائية (27/ 10/ 2001) على موقع الإنترنت :

http://www.aljazeera.net/news/

152 . «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، مصدر سابق، على موقع الإنترنت : http: // www.Isesco.org.ma

153 . «الفرانكوفونية وهوية أدبها المولود في لبنان»، مصدر سابق، ص 198 .

154 . «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، مصدر سابق، على موقع الإنترنت : http://www.Isesco.org.ma .

155 . انظر :

État de La Francophonie dans le Monde, Donneés 1999-2000 (Paris: La Documentation Française, 2001), 32–33.

156 . Ibid, 32 .

157 . «أقنعة الفرانكوفونية»، مصدر سابق، ص 44 .

L.A.U - Riyad Nassar Library

158 . انظر :

État de La Francophonie dans le Monde, Donneés 1995-1999 (Paris: La Documentation Française, 1997), 32–33.

159 . «أقنعة الفرانكوفونية»، مصدر سابق، ص 44 .

160 . «الفرانكوفونية وهوية أدبها المولود في لبنان»، مصدر سابق، ص 198 .

161 . «ندوة الفرانكوفونية والعالم العربي، حوار الثقافات»، مصدر سابق، على موقع الإنترنت : http://www.Isesco.org.ma .

162 . *État de la Francophonie, Données 1995–1996* ,op. cit., 146 .

163 . *État de la Francophonie, Données 1999–2000*, op. cit., 70 .

164 . Ibid, 72 .

165 . *État de la Francophonie, Données 1995–1996*, op. cit., 81 .

166 . *État de la Francophonie, Données 1999–2000*, op. cit., 70 .

167 . حمدي الحمايدي، «الوعي القومي في الأدب العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 82 (كانون الأول/ ديسمبر 1985)، ص 46 .

168 . قمر كيلاني، «الفرانكوفونية وهذا العدد»، مجلة **الآداب الأجنبية**، مرجع سابق، ص 10 .

169 . *État de la Francophonie, Données, 1999–2000*, op. cit., 47 .

170 . صلاح ستيتية : ولد في بيروت عام 1929، شغل مناصب دبلوماسية عدة، كان آخرها الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية، ويعدّ واحداً من كبار الشعراء الفرانكوفونيين الذين عرفهم جيله، وهو كاتب مقالات رفيعة المستوى، كان قد

أسس عام 1956 صحيفة أسبوعية ثقافية باللغة الفرنسية، هي **الشرق الأدبي**. حصل عام 1973 على جائزة الصداقة الفرنسية العربية عن عمله **حملة النار** (Les Porteurs de Feu) الذي ترجم إلى عشرات اللغات واشتهر عالمياً، وستيتية عضو أيضاً في لجنة المصطلحات واستحداث المفردات في اللغة الفرنسية، وهي لجنة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، نال عام 1995 جائزة الفرانكوفونية للأكاديمية الفرنسية، صدر له كتاب حول سيرة النبي «محمد» صلى الله عليه وسلم، عن منشورات بجماليون (Pygmalion) بباريس، عام 2000.

171. أمين معلوف: من مواليد 1949، ولد في عين القبو، درس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف ببيروت، عمل ملحقاً اقتصادياً في صحيفة **النهار**، سافر إلى فرنسا عام 1976، عمل في مجلتي "**جون أفريك**"، و"**النهار العربي والدولي**"، مايزال مقيماً في فرنسا، وقد صدرت له "**الحروب الصليبية كما رآها العرب**" (طبعة لانس 1983)، و"**ليون الأفريقي**" (طبعة لانس 1986)، و"**سمرقند**" (1988)، و"**حدائق النور**" (1991)، و"**القرن الأول بعد بياتريس**" (1992)، و"**صخرة طانيوس**" (1993)، التي نالت جائزة "كونكور" الفرنسية الشهيرة، وهي تتحدث عن لبنان الحديث وهمومه.

172. نادية تويني: (1935-1983) ولدت في بعقلين في 8 تموز/يوليو 1935، لأب لبناني وأم فرنسية، فكانت ثنائية اللغة والثقافة، تتلمذت على يد راهبات البيزانسون في بيروت، ثم في اللاييك (Laique)، وأتمت دراستها الثانوية في المعهد الفرنسي في أثينا، ثم درست الحقوق في جامعة القديس يوسف اليسوعية. أصدرت دواوين شعرية عدة، ونشرت أعمالها الكاملة في مجموعة صدرت عن صحيفة **النهار** في عام 1986، ترجمت بعض هذه الأشعار إلى العربية، كما أن لها أشعاراً بالعربية تُرجمت بدورها إلى الفرنسية، منها **النصوص الشقراء**، 1963، وغيرها.

173. قمر كيلاني، مرجع سابق، ص 10-11.

174. *État de la Francophonie, Données 1995–1996*, op. cit., 475, 479.

175. «الفرانكوفونية بعد قمة مونكتون»، مصدر سابق، ص 37.

176. صحيفة **البيان** (دبي: 15 أيار/مايو 1998).

177. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 44.

نبذة عن المؤلف

وليد كاصد الزيدي: حصل على درجة الماجستير في الدراسات السياسية والدولية من الجامعة المستنصرية عام 2003، وحصل على ليسانس اللغة الفرنسية من جامعة الموصل عام 1983، وليسانس الحقوق من جامعة بغداد عام 1998، وهو عضو جمعية المترجمين العراقيين منذ عام 1986، وعضو الاتحاد الدولي للمترجمين، وعضو نقابة المحامين العراقيين منذ عام 2000، وهو أيضاً عضو اتحاد الحقوقيين العراقيين.

صدر له من الكتب المنشورة: **الإسلام والاستشراق: دراسة في أدب غوته** (عمّان: دار نشر أسامة، 2002)، و**القرصنة على الحاسوب والإنترنت**، **التشريعات القانونية** (عمّان: دار نشر أسامة، 2003)، و**التجارة الإلكترونية على الإنترنت**، **الموقف القانوني** (عمّان: دار المناهج، 2004). وصدرت له دراسات وأبحاث عدة منشورة في دوريات عربية وعراقية، بالإضافة إلى عدد من البحوث والمقالات المترجمة عن الفرنسية، كما شارك في ندوات علمية.

ISBN 9948-00-774-3
9 789948 007746

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2- 971- فاكس: 4044542 -2- 971- E-mail: pubdis@ecssr.ae